وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسـي - تبسة

كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي: ...../2019

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل.م.د)

الفرع: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

عنوان المذكرة:

تأثير مؤشرات الفساد الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر

دراسة قياسية للفترة 2003-2017

إعداد الطالبة:

شروق بوذراع

إشراف الأستاذة:

لطيفة بهلول

أعضاء اللجنة المناقشة

الإسم واللقب	الدرجة العلمية	الصفة
سمير آيت يحي	أستاذ محاضر – أ–	رئيسا
لطيفة بهلول	أستاذة محاضر– أ–	مشرفا ومقررا
توفيق خذري	أستاذ محاضر– ب–	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2018-2019

﴿ وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ ﴾

[القصص: 77].

﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾

[البقرة: 30].

شكر وتقدير

باسم الله الرحمان الرحيم

«رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ»

النمل-19-

الحمد لله والشكر الذي وفقني لإتمام هذا العمل

أتوجه بآيات الشكر وخالص الثناء إلى الأستاذة المشرفة " لطيفة بهلول" على توجيهاتها القيمة ودعمها الكبير حيث أخذت من وقتها ومن جهدها وعلى كل ما قدمته من توصيات وتوجيهات من أجل إنجاز هذا العمل.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى لجنة المناقشة أساتذتي الكرام على قبولهم مناقشة مذكرتي.

وفي الختام أشكر الأستاذة والصديقة "حسنى شاشوي" على كل المساعدات والتوجيهات والأعمال التي ساعدتنا في القيام بها من أجل هذا العمل.

جازاكم الله خيرا

إلى كل هؤلاء أقول: "بارك الله فيكم وجعلها في ميزان حسناتكم وجعل الجنة مثواكم".

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى من علمني النجاح والصبر إلى النور الذي ينير لي درب النجاح " أبي العزيز"

إلى من أوصى بها الهادي ثلاثا وجعل الجنة تحت قدميها، إلى بسمة العمر ونبع الحنان " أمي الحبيبة"

إلى سندي في الحياة أخي العزيز " رمزي" حفظه الله وأدامه لنا

إلى زوجي الذي ساعدني وساندني طيلة مشواري الدراسي

إلى إخواني "حمدي" و "أحمد" حفظهم الله

إلى عصافير البيت "مريم" و"رانيا"

أدامكم الله عونا لي

شكـــــــــــــــــرا

بوذراع شروق

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(01-01)	حالة الفساد المفرغة	10
(01-02)	اختبار DW	49
(02-02)	التمثيل البياني لسلسلة الناتج الداخلي الخام (PIB)	56
(03-02)	التمثيل البياني لسلسلة مدركات الفساد (CPI)	57
(04-02)	التمثيل البياني لسلسلة مدركات الفساد(CC)	58
(05-02)	يمثل الشكل الانتشاري للعلاقة بين (CPI)و(PIB)	60
(06-02)	يمثل الشكل الانتشاري للعلاقة بين (CC)و(PIB)	61
(07-02)	يمثل المنحنيات البيانية للسلاسل المدروسة بعد إدخال اللوغاريتم	62
(08-02)	مناطق قبول و الرفض اختبار DW	67
(09-02)	مناطق قبول و الرفض اختبار DW	72

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(01-01)	مقارنة بين دراسات سابقة محلية و حالية	32
(02-01)	مقارنة بين دراسات سابقة عربية و حالية	34
(03-01)	مقارنة بين دراسات سابقة أجنبية و حالية	36
(01-02)	تطور إجمالي ناتج الداخلي الخام PIB	50
(02-02)	تطور الفساد في الجزائر وفق مؤشر ضبط الفساد CC (2014-2003)	52
(03-02)	ترتيب الجزائر بمؤشر مدركات الفساد CPI (2016-2003)	53
(04-02)	المعطيات المستخدمة في الدراسة	55
(05-02)	الإحصائيات الوصفية للبيانات الدراسة للفترة (2003-2017)	59
(06-02)	نتائج تقدير نموذج الدراسة	63
(07-02)	تمثيل معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة	64
(08-02)	تقدير النموذج بعد معالجة المشاكل	68

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	--
إهداء	--
فهرس الأشكال	--
فهرس الجداول	--
فهرس المحتويات	--
مقدمة	أ-د
الفصل الأول: الإطار النظري للفساد الاقتصادي و النمو الاقتصادي و العلاقة بينهما	38-6
تمهيد	6
المبحث الأول: التأصيل النظري للفساد الاقتصادي و النمو الاقتصادي	7
المطلب الأول: الإطار النظري للفساد الاقتصادي	7
المطلب الثاني: ماهية النمو الاقتصادي	18
المطلب الثالث:تأثير الفساد الاقتصادي على النمو الاقتصادي	20
المبحث الثاني: الأدبيات السابقة للدراسة.	23
المطلب الأول: الدراسات السابقة لموضوعي الفساد الاقتصادي و النمو الاقتصادي .	23
المطلب الثاني: مقارنة الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية	32
خلاصة الفصل	38
الفصل الثاني: الجانب التطبيقي للدراسة	73-40
تمهيد	40
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة	41
المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة	42
المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة	42
المبحث الثاني: تحديد متغيرات الدراسة وتحليل النتائج المتوصل إليها	50
المطلب الأول: تحديد متغيرات الدراسة	50
المطلب الثاني: تقديم وتحليل النتائج المتوصل إليها	53
خلاصة الفصل	73
خاتمة	77-75
قائمة المصادر و المراجع	--
الملاحق	--
ملخص الدراسة	--

مقدمة

يعد الفساد الاقتصادي من اخطر المظاهر التي تواجه اقتصاديات دول العالم و هو محل جدل و نقاش فكري اقتصادي وسياسي، وهو سبب كل تخلف يصيب الأمة،كما يعد من أكبر العوائق أمام العملية التنموية والنمو الاقتصادي فهو يعيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي ونشاط القطاع الخاص، و يؤدي إلى تدهور الكفاءات الاقتصادية و تراجع التنافسية ويضعف حوافز الاستثمار ويخفض من جودة البني الأساسية والخدمات العامة ويشكك بمبدأ العدالة في البلاد، والاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات النامية قد عانى من استفحال وانتشار واسع لظاهرة الفساد في العديد من مجالات النشاط الإقتصادي، خاصة مع الفوائض المالية التي تحققها و امتلاكها لموارد مالية ضخمة، إلا أنها لم تستطع تحقيق التنمية الاقتصادية ،ويعد ارتفاع مؤشر الفساد في أي مجتمع دلالة على تدني الرقابة الحكومية وضعف القانون، ونظرا لاستفحال هذه الظاهرة في الاقتصاد الجزائري والتي تهدد المصالح الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلد، بات من الضروري فهم الظاهرة بكل جوانبها ، وكذا الآثار المترتبة على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر .

1/ الإشكالية:

من خلال ما سبق تم طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

- ✓ **ما مدى تأثير مؤشرات الفساد الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر لفترة 2003–2017 ؟**

2/ الأسئلة الفرعية:

وبهدف معالجة هذه الإشكالية قمنا بصياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم الفساد الاقتصادي ؟
- كيف يؤثر الفساد الاقتصادي على النمو الاقتصادي ؟
- هل هناك علاقة معنوية إحصائية بين الفساد والنمو الاقتصادي؟

3/ الفرضيات:

- الفساد هو الاستغلال الجيد للوظيفة العامة من اجل تحقيق مصلحة عامة .
- الفساد الاقتصادي يؤثر سلبا علي النمو الاقتصادي و بينهما علاقة عكسية .
- لا توجد علاقة ذات دالة إحصائية ما بين مؤشرات الفساد والنمو الاقتصادي في الجزائر.

4/ حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** تمثلت في دولة الجزائر، وذلك أن نتائج الدراسة القياسية المتوصل إليها متعلقة بدولة الجزائر.

- **الحدود الزمنية:** تم الاعتماد في الدراسة القياسية على مؤشرات تمتد على فترة (2003-2017) وهي الفترة التي تم الحصول عليها.

5/ أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- تحليل ودراسة ظاهرة الفساد في الجزائر والتعرف على الآثار المختلفة للظاهرة على معدلات النمو.
- تحليل دراسة آثار ظاهرة الفساد الاقتصادي على النمو الاقتصادي ومعرفة العلاقة بينهما.
- التعرف على الظاهرة من خلال دراسة واقعها بالجزائر.
- التعرف على علاقة مؤشرات الفساد مؤشر مدركات الفساد (CPI) ومؤشر ضبط الفساد (CC) على مؤشر النمو الاقتصادي (PIB).
- التعرف على طبيعة العلاقة ما بين مؤشر الفساد والنمو الاقتصادي في الجزائر.

6/ أهمية الدراسة:

- ✓ يستمد البحث أهميته من تنامي ظاهرة الفساد خاصة في الدول النامية والموقع الذي يحتله في اقتصادياتهم ما يجعل منه عائق أمام تحقيق تنمية اقتصادية ناجعة أو تقدم اقتصادي عفوي سريع.
- ✓ معرفة أنواع وطرق قياس الفساد والآثار الناجمة عنه.
- ✓ يتضمن البحث سلسلة متغيرات اقتصادية تساهم في تعزيز البحوث في هذا الإطار.
- ✓ يعاني هذا الموضوع بشح في المعلومات البحوث التطبيقية والنظرية في مجال معرفة خطورة آثار الفساد الاقتصادي وذلك أن انتشار هذا الداء في أمة من الأمم يعنى تدهور اقتصادياتها وهذا ما أثبته الواقع المعاش.

7/ منهج الدراسة:

بغية الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده والإجابة عن الإشكالية المطروحة تم إتباع **المنهج الوصفي التحليلي**.

إذ تم استخدام:

المنهج الوصفي: دراسة ظاهرة الفساد الاقتصادي وتحديد مفهوم النمو الاقتصادي ومحاولة معرفة الآثار الفساد والعلاقة بين الفساد الاقتصادي والنمو الاقتصادي .

وتم التركيز على **المنهج التحليلي**: من خلال جمع الحقائق والبيانات وتحليلها للوصول إلى النتائج المرجوة. وكما تم الاعتماد في الدراسة التطبيقية على **المنهج القياسي** بالاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد.

8/ الأدوات المستخدمة:

تمثلت أدوات الدراسة بالنسبة للجانب النظري على المسح المكتبي بتناول المراجع من كتب، رسائل ماجستير، أطروحات دكتوراه، دراسات لعدة باحثين من الانترنت..الخ.

أما الجانب التطبيقي فتم الاعتماد على التحليل الإحصائي وهذا بالاعتماد على جداول وتمثيلات بيانية كما تم الاعتماد على التحليل القياسي بالاستعانة ببرنامج EVIEWS10 في تحديد العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

9/ مبررات اختيار الموضوع:

إن الأسباب التي دفعتنا لدراسة هذا الموضوع عديدة تتمثل:

أ/ الأسباب الموضوعية:

- الأهمية البالغة التي تعطيها المؤسسات المالية الدولية والمنظمات العالمية لموضوع الفساد الاقتصادي مما يتطلب من دراسة وتحليل لهذه الظاهرة بشكل موضوعي وعلمي.
- الحيز الكبير الذي شغله ومازال يشغله موضوع الفساد الاقتصادي في أدبيات الاقتصاد والسياسة.
- انتشار ونمو الفساد الاقتصادي واستفحاله بمختلف أشكاله وصوره والآثار الناجمة عنه مما يشكل خطورة حقيقية على الاقتصاد مما يجعل من تشخيص هذه الظاهرة والبحث في متغيراتها ومؤشراتها.

10/ صعوبات الدراسة:

وكانت صعوبات الدراسة كالآتي :

- عدم تسلسل السلاسل الزمنية وعدم وضوح المعلومات وكل مرجع أو موقع يضع معلومات مختلفة ومعارضة للأخرى، وهذا ما زاد من همتي وإرادتي لمواصلة البحث في هذا الموضوع والكتابة فيه .
- كل معلومة متأكد منها من مصادر موثوقة لعدم الوقوع في عثرات ومشكلات التي تم التعرض إليها وقد يحمل هذا البحث نقائص لكن ما أرجوه أن يكون خطوة جادة نحو بداية الكتابة والدراسة في مثل هذا الموضوع.

11/ هيكل الدراسة:

قصد الإحاطة بكل جوانب البحث يتم تقسيم هذه الدراسة الى فصلين حيث تم الاعتماد على طريقة **IMRAD** ذلك من خلال التقسيم التالي للدراسة:

- تناول **الفصل الأول** مدخل عام حول الفساد الاقتصادي و النمو الاقتصادي، ومن خلال ذلك سيتم التطرق في موضوع الدراسة إلى التأصيل النظري حول الفساد الاقتصادي و النمو الاقتصادي و العلاقة بينهما كمبحث أول، والخلفيات الأدبية للدراسة كمبحث ثاني.
- أما بالنسبة إلى **الفصل الثاني** فقد تم التطرق إلى مبحثين، الطريقة والأدوات المستخدمة كمبحث أول، وتحديد متغيرات الدراسة وتحليل النتائج المتوصل اليها كمبحث ثاني.

الفصل الأول

تمهيد :

يعتبر الفساد الاقتصادي ظاهرة خطيرة موجودة في كل المجتمعات المتقدمة والنامية منها، وتعتبر انعكاساتها جد خطيرة على تقدم الدولة ونموها، بحيث تنتشر هذه الظاهرة وتتزايد داخل الدول المتخلفة مما يزيد من تعقد وضعيتها الاقتصادية.

وسيتم التطرق في هذا الفصل إلى مفهوم الفساد الاقتصادي و النمو الاقتصادي و العلاقة بينهما و للإلمام بمعطيات الدراسة تم تقسيم هذا الفصل إلى :

المبحث الأول: التأصيل النظري للفساد الاقتصادي والنمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: الأدبيات السابقة للدراسة.

المبحث الأول: التأصيل النظري للفساد الاقتصادي و النمو الاقتصادي.

سوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى مفهوم الفساد الاقتصادي من الناحية الاقتصادية، و وتعريف بعض المؤسسات له. وأنواعه وآلياته وطرق قياسه، كما سيتم التعرف على مفهوم النمو الاقتصادي ، وتوضيح العلاقة بين الفساد الاقتصادي والنمو الاقتصادي.

المطلب الأول: الإطار النظري للفساد الاقتصادي.

يعتبر الفساد ظاهرة عالمية خطرة محدقة بالمجتمعات كافة، كلها على سوية واحدة وحتى يمكن الإحاطة بهذه الظاهرة لا بد أولا من إدراك أن الفساد وجد منذ القدم.

1/ مفهوم الفساد الاقتصادي:

1-1/ الفساد لغة:

الفساد في معاجم اللغة هو (فسد) ضد صلح و(الفساد) لغة البطلان فيقال فسد الشيء أي بطل واضمحل، كما جاء ذكر الفساد في معجم الوسيط على أنه الخلل والاضطراب، ويقال أفسد الشيء، أي أساء استعماله، ويفسد فسادا وفسودا، ويفسد بالضم "فسادا" فهو فاسد ولا نقل أنفسد والمفسدة ضد المصلحة، المستنبطة لمفهوم أن هناك فسادا وخللا يتطلب علاجه والتخلص من عيوبه واعوجاجه.[1]

1-2/ الفساد اصطلاحا:

الفساد الاقتصادي هو سوء استخدام الوظيفة أو المنصب عموما لتحقيق منفعة خاصة، ذلك إن استخدام مصطلح الوظيفة أو المنصب عموما في هذا التعريف يعد أكثر شمولا. من استخداماتها مفيدة فيها سواء، حيث شمل هذا المصطلح كل من الوظيفة العمومية والتي تطلق على العاملين في القطاع العام، كما يشمل أيضا الوظيفة في القطاع الخاص.[2]

---

[1] سهيلة امنصوران، **الفساد الاقتصادي وآثاره على النمو الاقتصادي**: دراسة اقتصادية تحليلية، حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، دفعة 2013، ص29.

[2] مهري عبد المالك، **معضلة الفساد الاقتصادي في الجزائر بين مشكلة التشخيص وإشكالية العلاج**، ظاهرة غسيل تبييض الأموال دراسة تحليلية، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا،برلين، العدد 02، جوان2018، ص67.

كما يمكن تعريف الفساد على أنه سلوك اجتماعي تدل عليه بعض المؤشرات المتعلقة بغياب المؤسسة الفعالة سياسيا وإداريا ، والانحراف عن القيم الاجتماعية وسوء استخدام السلطة المالية والتهرب من الكلفة الواجبة، والحصول على منافع غير مشروعة وبذلك يكون الفساد ناتجا عن سلوك يسبقه الاحتيال ويسبب نتيجة له، بسبب غياب المؤسسة السياسية والإدارية الفعالة، والانحراف عن القيم الاجتماعية وقصور القيم الذي يترتب عليه سوء استغلال النفوذ أو السلطة العامة للحصول على منافع شخصية غير مشروعة.[1]

1-3/ معنى الفساد في القرآن الكريم:

نبه الإسلام من خطورة ظاهرة الفساد والتمادي فيها على حساب الإنسان والحياة، وحث على طلب الفضيلة والخير، بما يحقّق الإصلاح والتّوازن المطلوب لإعمار الأرض، وتحقيق وجود الكائن الإنساني المستخلف والمسؤول عن أمانة استخلاف، والفساد هو الخروج بالشّيء عن حد اعتداله، وهو ضدّ الصلاح، ويقال: أصلح الشيء بعد إفساده. والإفساد: أي جعل الأشياء فاسدة. والفساد أصله تحوّل منفعة الشَّيء النافع إلى مضرّة به أو بغيره. ويطلق الفقهاء لفظ الفساد في المعاملات بمعنى البطلان، كما يُستعمل بمعنى الخروج عن الاستقامة.والقرآن الكريم يتحدَّث كثيراً عن الفساد والإفساد، وفي حوار الله تعالى وملائكته، يتبيَّن خشية الملائكة من إفساد الأرض، عندما أخبرها الباري تعالى بأنّه جاعل فيها خليفة من البشر يخلف بعضهم بعضاً :(**وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلاَئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُواْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاء وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لاَ تَعْلَمُونَ)]البقرة: 30]**. هنا يتّضح استفهام الملائكة عن جنس الإنسان وطبيعته العدوانيّة الّتي تنحرف عن خطّ الفطرة والعبودية، حيث يمارس الفساد والإفساد بعيدا عن تجلّيات الرّوح والعقل في ممارسة فعل الاستخلاف القائم على العدل والحقّ والصّلاح والإصلاح.[2].

1-4/ مفهوم الفساد الاقتصادي لدى المؤسسات الدولية:

اهتمت المؤسسات الدولية بتحديد مفهوم الفساد الاقتصادي ويأتي على رأس هذه المؤسسات البنوك التي تعنى بالتنمية نظرا لكونها الأكثر اهتماما وتأثرا بالظاهرة ويأتي على رأس هذه البنوك؛ البنك الدولي.[3]

[1] Gbewopo Attila, **corruption, fixa-lité et croissance économique dans les pays en développement**, thèse nouveau régime, présente et soutenue publiquement، le 17 déc 2007، pour l'obtention du titre de docteures sciences économique, université d'auvergne, Clermont Ferrand 2007.p36.

[2] أسامة السيد عبد السميع،**الفساد الاقتصادي وأثاره على المجتمع**، دار الجامعة الجديدة،الاسكندرية،2009، ص33.

[3] Nabil aman nadikeu njoya,**corruption et croissance économique au cameroun**,centre de recherche en économie et management, faculté de sciences économique, école doctorale, sciences de L'homme des organisation2017. P15

أ/ تعريف البنك الدولي:

عرف البنك الدولي الفساد الاقتصادي بأنه: "استغلال أو إساءة استعمال الوظيفة العامة من أجل مصلحة شخصية".[1]

ب/ تعريف منظمة الشفافية الدولية لمكافحة الفساد:

وعرفت منظمة الشفافية الدولية لمكافحة الفساد، الفساد بأنه: " كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو جماعته".[2]

1-4/ تعريف الفساد اقتصاديا:

الفساد هو سوء استغلال السلطة والنفوذ، المستمدة من النصب أو من العلاقات من أجل عدم الاذعان بمبدأ المحافظة على الحدود بين المؤسسات، والذي ينص على أن العلاقات الشخصية أو العائلية لا ينبغي أن تلعب أي دور في القرارات الاقتصادية التي يتخذها الموظفين المعنيون في القطاع الخاص والحكومة.[3] وهو ظاهرة يعاني منها المجتمع وهو ما يؤدي إلى تدهور الكفاءة وتراجع التنافسية وبالتالي تراجع حجم الاستثمار وما تبعه من بطالة وتدني في الأجور، معا يدفع مرة أخرى إلى المزيد من الفساد، ضمن إطار حلقة الفساد المفرغة .[4]

---

[1] Pieter bottelier and senior adicisor : **the social and economic costs of corruption**, international symposiun on the prevention and control of financial Beijing 19-22 oct 1998, page02.

[2] نزيه عبد المقصود محمد مبروك،**الفساد الاقتصادي ،أسبابه، أشكاله،أثاره ،آليات، مكافحته** ،دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2014،ص35.

[3] مهري عبد المالك،المرجع سبق ذكره،ص67

[4] توهامي محمد رضا، **واقع الفساد الاقتصادي في الجزائر وأشكاله المتعددة**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المسيلة، العدد 03، 2017، ص 255.

وكما موضحة في المخطط التالي:

الشكل رقم (01-01): حلقة الفساد المفرغة

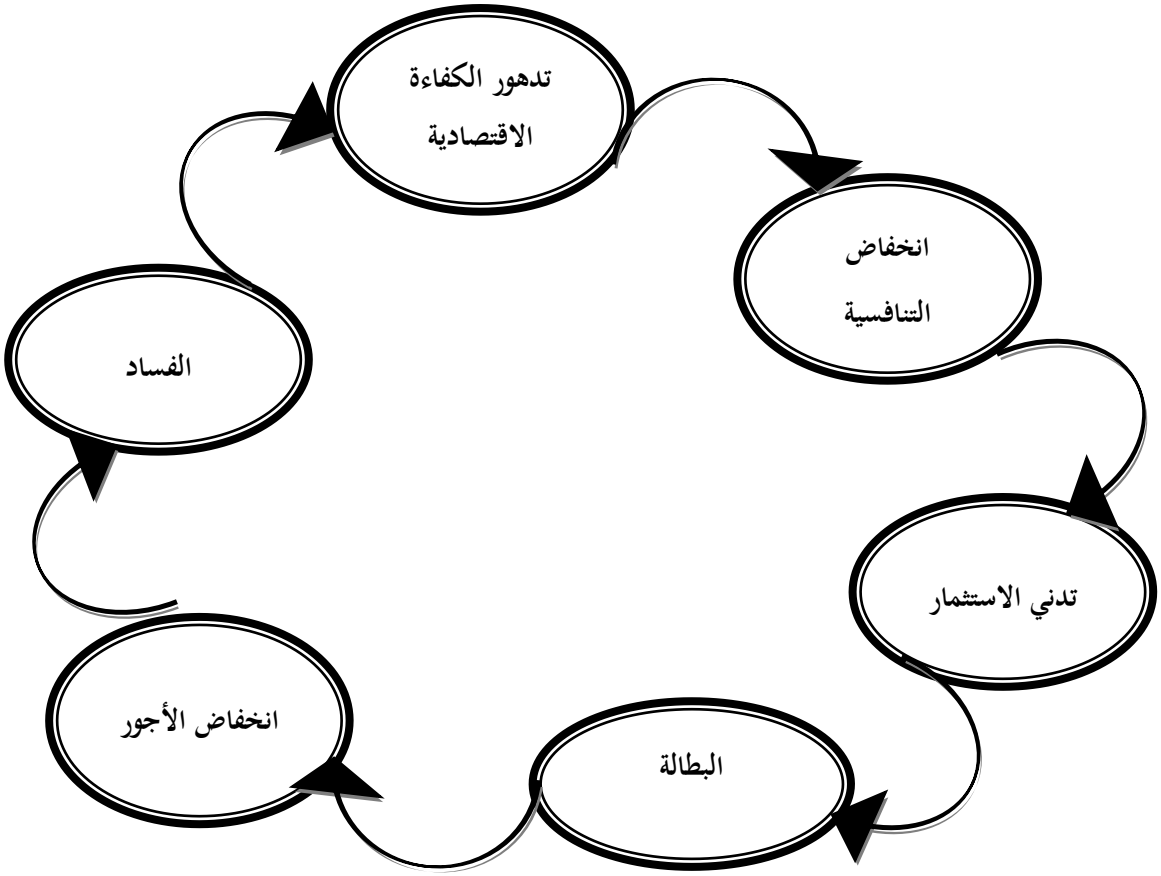

المصدر: عبد القادر خليل، **الحكومة وثنائية التحول نحو اقتصاد السوق وتفشي الفساد**، دراسة اقتصادية تقييمية حول الجزائر،مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد46، 2009،ص91.

1-4/ خصائص الفساد الاقتصادي:

يتصف الفساد الاقتصادي بالخصائص التالية:[1]

- **السرية:** عادة ما تكون أفعال الفساد وترتيباته وإجراءاته ومفاوضة إنفاقاته يتم بشكل سري.
- **تعدد الأطراف:** حيث يشترك عادة أكثر من طرف في عملية الفساد، إذ يكون هناك مستفيد من فعل الفساد لمصلحة طرف آخر يستفيد في نفس الوقت من الفعل الإجرامي المخالف للقوانين واللوائح والأعراف والقيم الاجتماعية المتعارف عليها عالميا، للحصول على منفعة متبادلة تجمع أطراف منفعة الفساد.
- **الالتزام المتبادل:** بمعنى أن يكون هناك مصلحة مشتركة بين أطراف الفساد ويحقق كل منهم منافع بمخالفة القانون، حيث يكون مقابل الفعل الفاسد الذي يلتزم به من بيده السلطة التزام آخر عن طرف آخر يدفع مقابل الفساد.
- **التمويه:** ينطوي الفساد على التمويه والإخفاء والتغييم على الأنشطة التي يقوم بها كل من يرتكب أفعال الفساد بالإضافة لاستغلال الثغرات الإدارية والقانونية والظروف الاستثنائية.
- **خيانة الثقة:** كما ينطوي الفساد أيضا على الخيانة في الثقة التي يفترض أن تكون متوافرة في المستوى أو صاحب السلطة العامة، وتكون عمليات أو تصرفات الإخلال بالثقة خيانة لمصدر ثقة أو خيانة لأمانة العمل أو الوظيفة أو السلطة المستندة إلى مرتكب أفعال الفساد.
- **الإخلال بالواجبات والمسؤوليات:** إذا يعبر الفساد عن انتهاك الواجبات والمسؤوليات المتعلقة بأداء الأعمال ،وخرق القوانين واللوائح والتعليمات وعدم الالتزام بأحكامها بدقة.
- **تحقيق مصلحة خاصة على حساب مصلحة عامة:** وذلك بأن يحصد من يرتكب واقعة الفساد على مصلحة أو منفعة خاصة له أو لذويه على حساب المصلحة العامة للمجتمع. ويمكن أن تكون المصلحة منفعة مادية أو معنوية أو أدبية أو إشباع رغبة غير مشروعة "الرشوة".

[1] مروة عاطف أبو عودة، **أثر مؤشرات الحكم الرشيد والفساد على العوائد الضريبية**، دراسة قياسية لحالة فلسطين للفترة (1996-2013)، قدمت لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية في كلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة، 2015 ص33.

2- أنواع الفساد الاقتصادي:

لقد وضعت النظرية الاقتصادية رؤيتين أساسيتين للفساد، احدهما تعتبر الفساد عاملا خارجيا بالنسبة للعملية السياسية الأخرى تعتبره جزءا داخليا منها، ووفقا لأي من الرأيين ومن خلال الدراسات المتاحة حول الموضوع توصلنا إلى عدة تصنيفات للفساد من خلال عدة معايير التي يمكن الاستناد إليها في تصنيف أنواع الفساد نذكر منها:

1/ الفساد من حيث الحجم:

يمكن تقسيم الفساد من هذه الزاوية إلى نوعين:[1]

1-1/ الفساد الصغير(Petty corruption):

وهذا الفساد الذي يتعلق بأداء الوظائف والخدمات الروتينية، وقد يكون الهدف منه تسيير الإجراءات المعقدة ولكنه قد يكون في ذاته سبب في تعقيد الإجراءات، فقد يعتمد الموظف إلى وضع عراقيل أمام الموظفين عن طريق خلق عقبات روتينية، للحث على تقديم الرشاوى أو زيادة قيمتها.

1-2/ الفساد الكبير(grand corruption) :

وهذا الفساد الذي يقوم به كبار الموظفين أو السياسيين، ويتميز هذا النوع بضخامة تكلفته، واتساع تأثيره على المجتمع ولذا يعتبر أخطر من النوع الأول عند الكثير من المهتمين، ومن أشكال هذا النوع الصفقات الكبرى في المقاولات وتجارة السلاح، والحصول على التوكيلات التجارية الدولية للشركات متعددة الجنسيات، وإرساء العطاءات على الشركات التي تدفع رشوة أكبر، وبيع المؤسسات العامة التي تمتلكها الدولة إلى القطاع الخاص بحجة التصحيح الاقتصادي والخصخصة بأقل من القيمة الحقيقية مقابل الرشوة ويتسم هذا الفساد بكونه منظما.

2/ الفساد من حيث التنظيم:

يمكن التمييز من هذه الزاوية بين نوعين من الفساد:[2]

[1] خالد عيادة نزال عليمات، **انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، دفعة2014،ص 87.

[2] المرجع نفسه،ص88.

2-1/ الفساد المنظم:

هو النوع من الفساد يكون أطراف الفساد والمبالغ المطلوب دفعها محددة والنتيجة المرجوة من الفساد مؤكد حيث يعرف أصحاب المشروعات بوضوح من الذي يلزم رشوتهم

2-2/ الفساد غير المنظم:

هو على النقيض من النوع السابق، حيث يحتاج منظمو المشروعات إلى رشوة العديد من المسؤولين، دون أن يتوافر لهم ضمان أكيد على أنهم لن يواجهوا طلبات أخرى للرشوة، أو أنهم سيحصلون فعليا على الغاية التي يسعون إليها سواء كانت تحقيق منفعة أم تفادي نفقة. وإن تعدد طلبات الرشوة دون تنسيق بين هذه الطلبات يؤدي حتما إلى المبالغة في قيمة الرشاوى المطلوبة، مما يؤدي إلى تعثر المشروعات، ولذا فهو يعتبر عند البعض أكثر ضررا ضد الفساد المنظم.

3/ الفساد حسب درجته:

وهنا يمكن التمييز بين:[1]

3-1/ الفساد العرضي:

الطارئ الذي قد يحدث من طرف موظف عمومي بصفة عرضية في فترة عرضية في فترة معينة لا تتميز بالاستمرارية والدوام.

3-2/ الفساد المؤسسي:

وهو الفساد الذي يجسد قطاع من قطاعات الدولة، أو مؤسسة بعينها من مؤسسات دون غيرها من المؤسسات ومثال ذلك: الحديث المتداول عن وجود بعض الموظفين الفاسدين في قطاعي الجمارك والضرائب.

3-3/ الفساد المنتظم:

أو الممتد وذلك حين ينتشر ويتوسع قطاعه فيصبح ظاهرة تنخر جسم المجتمع، وتتغلغل في مؤسساته وقطاعاته الاقتصادية، وهذا الفساد يؤثر على المؤسسات وسلوك الأفراد على كافة مستويات النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي وله ملامح تميزه عن غيره:

[1] نور الدين كناي، **آثار الفساد الاقتصادي على الاقتصاد الوطني سبل الوقاية والعلاج**، دراسة اقتصادية تحليلية حالة الجزائر، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر3، دفعة 2012،ص14.

- انه متجسد في بيئات ثقافية واجتماعية معينة.
- يميل لأن يكون احتكاريا.
- أنه فساد منظم ويصعب تجنبه.

4/ الفساد حسب العلاقة بين طرفين:

وتتمثل في:[1]

4-1/ الفساد الإجباري:

الذي يكون فيه الطرف المستهلك مجبرا على دفع الرشوة للحصول على الخدمة أو السلعة التي يريدها أو المعاملة التي يطلبها، أو الوثيقة التي يريد استخراجها أو المنفعة التي يسعى إلى الحصول عليها.

4-2/ فساد التواطؤ:

بحيث يحد التواطؤ بين طرفي العملية على أن يدفع الطرف الراغب في المعاملة إلى الطرف المسئول عنها عمولة أو رشوة مقابل تسهيل الإجراءات، أو تخفيض الرسوم والضرائب، وتتكبد الخزينة العمومية خسارة في إيراداتها مقابل حصول الطرف الفاسد على مبالغ غير مستحقة ويعتمد العائد من هذه الصفقة على القوة التفاوضية لطرفي .

3/ آليات الفساد الاقتصادي:

تتمثل آليات الفساد فيما يلي:

1/ آلية دفع "الرشوة" والعمولة:

مباشرة إلى الموظفين والمسئولين في الحكومة في القطاعين العام والخاص لتسهيل وتسريع عقد الصفقات لرجال الأعمال والشركات الأجنبية وهو ما يسمى قديما وتاريخيا في المنطقة العربية "البقشيش".

2/ وضع اليد على المال العام:

والحصول على مواقع متقدمة للأبناء والأصهار والأقارب في الجهاز الوظيفي في القطاعين العام والخاص.

ويمكن حصر أهم مكونات الفساد الاقتصادي على النحو التالي:

[1] المرجع نفسه،ص15.

- ✓ **تخصيص الأراضي**: من خلال قرارات إدارية علوية، تأخذ شكل "العطايا" لتستخدم فيما بعد في المضاربات العقارية وتكوين الثروات.
- ✓ **إعادة تدوير أموال المعونات الأجنبية**: للجيوب الخاصة " تشير بعض التقديرات إلى أن أكثر من 30% منها لا تدخل خزينة الدولة، وتذهب إلى جيوب المسئولين أو رجال الأعمال الكبار.
- ✓ **قروض المجاملة**: التي تمنحها المصارف من دون ضمانات جدية لكبار رجال الأعمال المتصلين بمراكز النفوذ.
- ✓ **عمولات عقود البنية التحتية وصفقات السلاح**.
- ✓ **العمولات والإتاوات**: التي يتم الحصول عليها بحكم المنصب أو الاتجار بالوظيفة العامة "بيع المنصب".[1]

3/ طرق قياس الفساد الاقتصادي و تكلفته.

إن تقدير حجم الدخول غير مشروعة بشكل دقيق أمر صعب تحقيقه في ظل غياب الإحصائيات والطرق الملائمة بتقدير حجم الفساد وتشير الدراسات إلى أن هناك العديد من الطرق لتقدير قياس الفساد أبرزها:

3-1/طرق قياسه:

أ/ **طريقة البيانات الاقتصادية الكلية**: تعتمد على تقدير حجم ظاهرة الاقتصاد الخفي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) الرسمي، وإن الاقتصاد الخفي يشمل على أنشطة عديدة، منها ما هو شرعي ومنها غير ذلك، وإن الدخول غير المشروعة تمثل نسبة محددة من حجم الاقتصاد الحقي، وعلى هذا الأساس قدرت إحدى الدراسات حجم الدخول غير المشروعة في مصر خلال الفترة 1960/1959 إلى عام 2000/1999 على أساس أن نسبة الاقتصاد الحقي إلى الناتج المحلي الإجمالي 22.5% وأن نسبة الدخل غير المشروع إلى الاقتصاد الحقي يساوي 60% وتشير إحدى الدراسات أن حجم الاقتصاد الحقي في شقه غير المشروع في مصر بلغ حوالي 16.4 مليار جنيه عام 1994 وأنه يزيد سنويا بمعدل 50% في المتوسط.

ب/ **طريقة البيانات المجمعة بواسطة الضرائب**: تعتمد على البيانات المجمعة بواسطة مؤسسات الضرائب ووحدات القوانين عن الجرائم مثل: جرائم الأموال العامة، والرشاوى والمخدرات ...الخ، حيث يتم تجميع البيانات عن الجرائم المسلحة ليست سوى جزء من إجمالي الجرائم الفعلية.

واستخلص أن في معهد البنك الدولي إلى أن أكثر من تريليون دولار أمريكي تدفع رشاوى كل عام وأن رقم تريليون دولار رقم تقديري للرشاوى الفعلية المدفوعة في أرجاء العالم في البلدان الغنية والنامية معا، وأن هذا الرقم تم حسابه على

[1] سهيلة امنصوران، المرجع سبق ذكره،ص33.

أساس البيانات لعام 2001-2002 وذلك بالمقارنة مع الحجم التقديري للاقتصاد العالمي في ذلك الوقت والذي تخطى 30 تريليون دولار أمريكي بقليل وأن هذا الرقم لا يتضمن اختلاس الأموال العامة أو سرقة الموجودات العامة.

ج/ طريقة دراسات وبحوث المنظمات الدولية: هناك عدد من المؤسسات على مستوى العالم تهتم بقياس ظاهرة الفساد من خلال تطوير مؤشرات كمية، تشمل نوعين من الدراسات الأولى تحكمها المنظمات الدولية بناءا على طلب الدول الأعضاء لتدعيم جهود تلك الدول في مكافحة الفساد والثانية دراسات تجريها هذه المنظمات بشكل منفرد دون طلب تلك الدول، وتستند معظم هذه الدراسات على استقصاء آراء الخبراء واستطلاعات الرأي بعدد من الشركات دولية السلطة حول درجة تعقيد الإجراءات وضرورة دفع عمولات ودرجة المخاطرة للاستثمار وذلك، باعتماد على انطباعاتهم من واقع ممارستهم العملية حول مدى تفشي ظاهرة الفساد في مختلف الدول .من بين الطرق التي تقيس الفساد الاقتصادي كما يلي:[1]

1/ مؤشر مدركات الفساد:

إن مؤشر مدركات الفساد المعتمد من قبل منظمة الشفافية الدولية (منظمة محاربة الفساد) يرتب الدول من حيث وجود مدفوعات إضافية غير رسمية يحصل عليها بعض العاملين في المؤسسات العامة بغرض تسهيل الإجراءات المتعلقة بالاستثمار و التصدير و الاستيراد ودخول الأسواق والحصول على مزايا تفصيلية بشان الاقتراض أو الضرائب، كما يقيس مدى انتشار الفساد بين المؤسسات العامة ،و تتراوح قيمة هذا المؤشر بين الصفر (أقصى درجات انتشار الفساد) و عشر درجات (الأكبر نزاهة أي خالي من الفساد) ،فكلما ارتفعت الدرجة كان ذلك مؤشرا على خلو البلد المعني من الفساد و كلما انخفضت كان دلك مؤشرا على ارتفاع الفساد ، و إن هذا المؤشر انطباعي و إدراكي لدرجة الفساد ويشمل كلا النوعين الفساد الكبير و الفساد الصغير ولكنه يعاني قصورا يمكنه إجماله،

في العناصر الآتية :[2]

- كونه يقيس الانطباعات ومدركات عامة عن البلد ككل لم تجرى دراسات لتقييم درجة مطابقتها للواقع الفعلي فهو يعتمد على أراء رجال المال و الأعمال من خلال التركيز على الجانب المالي و الاقتصادي .
- يجمل أوضاع الفساد عبر قطاعات ومؤسسات و يسلط الضوء على الذين يقبلون الرشوة في القطاع الخاص بالدرجة الأولى.
- يعتمد في جمع المعلومات على خبراء و رجال الأعمال أجانب و المحليين.

[1] خالد عيادة نزال عليمات، مرجع سبق ذكره، ص123.

[2] Jean cartier-bresson, **économie politique de la corruption et la gouvernance d'harmattan** ,paris, France,2011, p50

2/ مؤشر ضبط الفساد:

يعتبر مؤشر ذاتي على إدارة الحكم صادر عن البنك الدولي تم تجميع عناصره من مصادر مختلفة، يقيس مدى انتشار الفساد بين المسئولين الحكوميين، وتكرار الدفعات الإضافية غير المنتظمة التي تقودها لانجاز أعمال معينة تتعلق بتصاريح التصدير و الاستيراد و الرخص التجارية، و التقييمات الضريبية وطلبات القروض ،وقياس مدى تأثير الفساد على بيئة الأعمال و على جاذبية الدولة كمكان للقيام بالأعمال ،كما يقيس المؤشر مدى تورط المسئولين السياسيين في ممارسة الفساد،وميل النخب للانخراط في سياسات الاستيلاء على الدولة .[1]

3-3/ تكلفة قياسه:

إن الآثار المدمرة للفساد ليست مجرد قضية أخلاقية، بل إنها قضية عامة لها تكلفتها الاقتصادية والاجتماعية الباهظة ووفقا للحسابات المبدئية فإن هناك مجموعة من التكاليف للفساد يمكن تمثيلها بالآتي:[2]

- الفساد عقد غير قانوني ومن ثم فان التكلف الناتجة عن إجراء الترتيبات اللازمة له تتميز بالضخامة، كما أنها تكاليف حقيقية فكبار المديرين في الدول التي ينتشر فيها الفساد بغضون نحو 20% من وقد العمل من التفاوض على الفساد وتنفيذ عقوده. وهذا الوقت هو جزء من تكاليف عملية الفساد وهو أيضا تكاليف عملية الفرصة الضائعة فهو هدر للعمالة ذات المهارات المرتفعة.
- يؤدي ارتفاع حجم التهرب الضريبي بسبب الفساد، إلى زيادة عجز الموازنة العامة وضعف مستوى الإنفاق العام على السلع وخدمات الضرورية.
- يرفع الفساد من تكاليف التكوين الرأسمالي "المباني والمعدات" نتيجة العمولات التي تتراوح في الدول النامية مابين 20-50%.
- يرفع الفساد الكلف النهائية للمعاملات والسلع والخدمات النهائية فهو يساهم من جهة في رفع قيمة الكلف النهائية.
- يخفض من الكفاءة الاقتصادية والرفاهية من خلال انتهاكه سيادة القانون "الشرط الأساسي لاقتصاد السوق".

[1] جربو سارة،**دور الحكم الراشد في الحد من ظاهرة الفساد المالي و الإداري** ، مجلة الاقتصاد والمالية،عدد02، 2018،ص205.
[2] خالد عيادة نزال عليمات، مرجع سبق ذكره،ص125.

المطلب الثاني: ماهية النمو الاقتصادي.

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى النمو الاقتصادي من خلال مفهومه و أهميته و خصائصه.

1/ مفهوم النمو الاقتصادي

هناك العديد من التعريفات الخاصة بالنمو الاقتصادي تناولها الباحثون والعلماء والمنظمات والهيئات الدولية والحكومة نذكر منها:

- الزيادة في الإنتاج الاقتصادي عبر الزمن ويعتبر المقياس الأفضل لهذا الإنتاج هو الناتج المح(GDP).[1]
- الزيادة في الناتج القومي الحقيقي من فترة إلى أخرى وهو يعكس التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة لجميع القطاعات الاقتصادية ازدادت معدلات نمو الناتج القومي والعكس.[2]
- النمو الاقتصادي هو عملية التوسع في الإنتاج خلال فترة زمنية معينة مقارنة بفترة سبقتها في الأجلين القصير ومتوسط.[3]
- النمو الاقتصادي لا يعني حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي فقط بل لابد أ يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي أن معدل النمو الاقتصادي لابد أن يفوق معدل النمو السكاني وعلى ضوء ذلك يكون:[4]

معدل نمو الاقتصاد الوطني = معدل نمو الناتج الإجمالي – معدل نمو السكان

إن الزيادة التي تحدث في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب بل يتعين أن تكون حقيقية. وهذا من خلال استبعاد أثر التغير في قيمة النقود، أي استعاد أثر التضخم.

---

[1] Eric Bousserelle, **Dunamique économique : croissance, grulions éditeur,** Paris2004,P30.

[2] حاج بن زيدان، **دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا**،،دراسة تحليلية قياسية حالة الجزائر و المملكة السعودية و مصر، 1970-2010، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير جامعة تلمسان، 2013، ص10.

[3] المرجع نفسه ص 11.

[4] إسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد موسى، **مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد**، دار وائل للنشر، عمان، 1999،ص373.

2/ خصائص النمو الاقتصادي

يمكن الحكم علي دولة ما بأنها تمر بمرحلة نمو اقتصادي من خلال ما يلي: [1]

- **زيادة حجم الإنتاج**

وهو ارتفاع حجم النشاط الإنتاجي أو ما يعرف بالتوسع الاقتصادي غير أن المقصود بالزيادة الحقيقية هي الزيادة الحقيقية في الإنتاج و بالتالي في الدخل الفردي الحقيقي و تشير إلي كمية السلع و الخدمات التي يحصل عليها الفرد من خلال إنفاق دخله خلال فترة زمنية معينة .

- **حدوث تغيرات بالنسبة لعملية التسيير**

إن تحقق نمو اقتصادي نتيجة زيادة حجم الإنتاج و الذي يحقق للمنتجين ربحا و يزيد من إشباع حاجات الأفراد و سوف يؤدي بالمستثمرين إلي إحداث طرق جديدة لتنظيم العملية الإنتاجية و جعل عناصر الإنتاج تتداول بطريقة سهلة و اقل تكلفة وأكثر ربحية و بالتالي تسهيل من ديناميكية العمل و هذا ما يمكن من إتاحة طرق تنظيمية و تسييرية جديدة أفضل من التي كانت سائدة في السابق من اجل تحقيق فائض اكبر و استمرار عملية النمو.

- **التقدم الاقتصادي**

و منه فان التقدم الاقتصادي ما هو إلا مظهر من مظاهر النمو الاقتصادي و استمراره و تحقيق الغايات الاجتماعية لمجمل الأفراد

3/ أهمية النمو الاقتصادي:

للنمو الاقتصادي أهمية بالغة يمكن إيضاحها فيما يلي[2]:

- ❖ النمو الاقتصادي هو المحرك الذي يعمل علي زيادة مستوى المعيشة و يوفر لنا الزيادة في السلع و الخدمات و فرص العمل الإضافية.
- ❖ يرتبط النمو الاقتصادي بالأهداف الاقتصادية حيث إن الزيادة في إجمالي الناتج عن الزيادة في السكان يعني الزيادة في مستويات المعيشة و دخل الفرد و الزيادة في الناتج الحقيقي وتساهم في حل المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية و الاقتصاد المتنامي هو القادر علي مقابلة الاحتياجات الحالية و المستقبلية على المستوى المحلي و العالمي .
- ❖ النمو الاقتصادي يؤدي إلي زيادة في الأجور الحقيقية أو الدخول النقدية و بالتالي فرض أفضل من الخدمات والقضاء على الفقر و تلوث دون البيئة دون تناقص في مستوى الاستهلاك و الاستثمار و الإنتاج .

[1] Langatte et vanhowe . **Economie Générale Dunod** . paris 2001 p56

[2] محمد ناجي حسن خليفة ،**النمو الاقتصادي(النظرية و المفهوم)** ، دار القاهرة لنشر، مصر، دون سنة النشر، ص 10.

المطلب الرابع: تأثير الفساد الاقتصادي على النمو الاقتصادي.

من هذا المطلب سيتم التطرق إلى آثار الاقتصادية للفساد على النمو الاقتصادي من خلال ما يلي:

1/ الآثار الإيجابية:

هناك تأثيرات موجبة للفساد على النمو الاقتصادي ويتجلى في: [1]

- الفساد يحسن الرفاهية والكفاءة الاقتصادية من خلال التغلب على العقبات البيروقراطية المختلفة عن طريق تقديم الرشاوى وعمولات للموظفين وبالتالي تقليل تكاليف الانتظار التي يتكبدها المستثمرون للحصول على الموافقة لمشاريعهم خاصة في الدول التي تعاني من البيروقراطية والتعقيد الوظيفي.
- تسهيل الاستثمار الداخلي من خلال المعاملة التفضيلية التي يتلقاها المستثمرون خاصة في الجانب الضريبي.
- زيادة كفاءة وأداء الموظفين الذين يتلقون رشاوى ويفضي ذلك إلى تحسن مستواهم المعيشي نظير تلقيهم رشاوى في العمل.

وينبع الحديث عن المنفعة الاقتصادية للفساد عن منطق تبريري يرى أن الرشوة يمكن أن تمثل وسيلة ناجحة لتجنب بعض الإجراءات الطويلة والأنظمة القانونية الغير فعالة، الأمر الذي يوجد تبريرا مشروعا لاستخدام الشركات للرشوة لتقليل الوقت اللازم للأعمال المكتبية وإلا تتوقف التعاملات وتوقف النمو الاقتصادي يساعد ويمكن دعم كلا من الكفاءة والنمو الاقتصاديين من خلال ما يلي:[2]

- عادة ما تكون الشركات الكبرى الأكبر كفاءة، أكبر قدرة على دفع الرشاوى، ومن ثم فإن العقود الحكومية والممارسات ستذهب للشركات الأعلى كفاءة.
- تختلف عادة القيمة الاقتصادية للوقت بين الأفراد والشركات ولذا يمكن اعتبار الرشوة من أجل توفير الوقت واستغلاله بصورة أفضل، فالرشوة تكون هنا من أجل الاستغلال الكفء لعنصر الوقت من قبل المحتاجين إليه.
- قد تكمل الرشوة الأجور المنخفضة لموظفي الدولة ويمكن هذه الدول من الإبقاء على العبء الضريبي المنخفض.
- من الناحية السياسية قد يكون الفساد مفيدا وذلك من خلال الحفاظ على وحدة المجتمع واستقرار ومما لاشك فيه أن الاستقرار السياسي هو شرط ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي والكفاءة.

---

[1] سليمة الفضل، **دراسة تحليلية لتأثير الفساد والنوعية المؤسساتية على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة جديد الاقتصاد، جامعة الجزائر3، العدد12، 2017،ص171.

[2] خالد عبد العزيز الجوهري، **الفساد "رؤية تحليلية لواقع الظاهرة في القارة الإفريقية**، السياسة الدولية، العدد143، 2001،ص233.

2/ الآثار السلبية:

طبقا للنظرية الاقتصادية فإن الفساد يعوق النمو الاقتصادي من خلال استخلاص الريع "الاستئثار بالفائض الاقتصادي" مما يؤثر سلبا على هذا النمو سواء بالنسبة لمنظمي المشروعات المحلية أو الأجنبية وهذا ما أثبتته الدراسة المقطعية التي تشير إلى وجود علاقة عكسية بين الفساد والاستثمار دراسة: Ades and Die Tella 1996 يكون له أثار سلبية على النمو الاقتصادي.[1]

وليس هذا فحسب وإنما الفساد يثبط أيضا الاستثمار الأجنبي ويخفض الموارد المتاحة للهياكل الأساسية للعملية الإنتاجية والخدمات العامة وبرامج محاربة الفقر كما قرر (Johnston) إعاقة الفساد للمؤسسات السياسية من خلال إضعاف شرعيتها وإمكانية محاسبة الحكومات وقد أبرزت الدراسات الأكاديمية الرهينة التأثيرات السلبية للفساد على النمو الاقتصادي التي يمكن إيضاح أهمها كالآتي:

➢ تقليل الحافز على الاستثمار ويعيق النمو الاقتصادي تخفيض معدلات الاستثمار:

تشير الكثير من الدراسات النظرية والتطبيقية إلى أن الفساد الاقتصادي تأثيرات سلبية على النمو الاقتصادي من خلال خفضه لمعدلات الاستثمار الأجنبي والمحلي على حد سواء، فالمستثمر يتجنب البيئة التي يشيع فيها الفساد لأنه يضطر على سبيل المثال: لدفع الرشاوى المادية والعينية التي تمثل للكثير من المستثمرين ضرائب تزيد من تكاليف التنفيذ، ومن هذه الدراسات ما جاء به (ماورو Mauro) إذ بين أن هناك علاقة ثابتة بين الاستثمار والفساد وأثبتت بأن انخفاض مؤشر الفساد من (4-6)* يؤدي إلى زيادة قدرها (4%) في معدل الاستثمار و(5%) في النمو السنوي للدخل الفردي وهذا يعني أن الفساد يستطيع أن يؤثر بشكل كبير في النمو الاقتصادي من خلال قناة الاستثمار.[2]

- إذا كان الفساد الاقتصادي من شأنه أن يؤثر سلبا على الاستثمار المحلي والأجنبي فمن الطبيعي أن يؤثر في النمو الاقتصادي فقد أثبتت الدراسات أن معظم التأثيرات التي تلحق بالنمو الاقتصادي تحدث من خلال التأثيرات التي تلحق بالاستثمار، وقد استخرج بعض الباحثين باستخدام مؤشرات قياسية للكفاءة المؤسسية مأخوذة من " الدليل الدولي للمخاطر القطرية" نتائج مماثلة بشكل عريض، وإن كانت الدراسات أثبتت وجود علاقة عكسية بين الفساد والاستثمار

[1] يوسف حسن يوسف، **الفساد الإداري والاقتصادي والكسب غير المشروع وطرق مكافحته**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، القاهرة،2014،ص14.

*مؤشر الفساد هو متوسط بسيط لمؤشرات قياسية وضعتها شركة المخاطر السياسية يمثل فيه (0) أعلى معدل للفساد في الدولة و (10) أقل معدل للفساد.

[2] سهيلة امنصوران، مرجع سبق ذكره، ص77-78.

مما يكون له آثار سلبية على النمو الاقتصادي، فإن البعض قد ذهب إلى عكس ذلك، حيث يرون أن الفساد من شأنه أن يحسن رفاهية الاقتصادية ويحسن الكفاءة، وذلك من خلال التغلب على العقبات البيروقراطية المختلفة.[1]

- كما أجريت العديد من الدراسات لتقييم أثر الفساد، أحداهما أعدت بواسطة المنتدى الاقتصادي العالمي في صورة مسح لألفي شركة عبر 94 دولة. كشف دراسة عن اضطرار المستثمرين إلى اللجوء للرشوة بسبب القواعد المتعنتة والتدخل البيروقراطي من قبل الدولة في أعمالهم مما يزيد من تكلفة تلك الأعمال بمقدار 20% ضرائب خاصة ويضعف الحافز للاستثمار، ويزيد من درجة عدم التأكد في الاقتصاد القومي ويعيق النمو الاقتصادي وأثبتت الدراسة أن الفساد في القطاع العام يعد من المعوقات الرئيسية للاستثمار.[2]

ب/ تشويه تركيب النفقات العمومية :

وتتمثل في:[3]

- ✓ تشوه بنية الإنفاق الحكومي.
- ✓ تفاقم وعجز الموازنة العامة.
- ✓ يقلل الفساد من نوعية الموافق العامة وكفاءتها ويفوض مصداقية الدولة ككل.
- ✓ يشوه الفساد الأسواق وتخصيص الموارد.
- ✓ يزيد الفساد من عائد البحث عن الريع مقارنة بالعمل المنتج.
- ✓ يزيد من حدة الفقر ويقلل من العدالة في توزيع الدخل.

[1] نزيه عبد مقصود محمد مبروك، مرجع سبق ذكره، ص110.

[2] المرجع نفسه، ص78.

[3] مي فريد ،**الفساد رؤية نظرية**، مجلة السياسة الدولية في باب الاقتصاد الدولي والبيئة، العدد 134، 2001 ،ص225-226.

المبحث الثاني: الأدبيات السابقة لدراسة.

تعددت الدراسات التي تناولت الفساد بالبحث الدراسة، وما يميز هذه الدراسات هو نهجها في الجانب النظري في أغلب الأحايين، حيث تناولت موضوع الفساد من زوايا مختلفة، وحللت آثاره على مستوى الأفراد والمنظمات والمجتمع، إلا أنَّ الدراسات التي عالجت الانعكاسات الاقتصادية للفساد تتصف بالندرة .وسوف نتناول بعض الدراسات التي تطرقت للآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد والتي توصلت في غالبيتها إلى وجود آثار سلبية سواء على الصعيد الجزئي أو الكلي أو على مستوى الدولة الواحدة أو مجموعة من الدول .ومن أهم الدراسات التي تعرضت للفساد من الناحية الاقتصادية في الدراسات المحلية والعربية والأجنبية ما يلي:

المطلب الأول: الدراسات السابقة للموضوعي الفساد الاقتصادي و النمو الاقتصادي.

سيتم التطرق في هذا المطلب إلي دراسات محلية و أجنبية التي عالجت موضوع الدراسة .

1/ الدراسات المحلية:

1-1/ الدراسة الأولى:

- نور الدين كناي، **آثار الفساد الاقتصادي على الاقتصاد الوطني**، سبل الوقاية والعلاج ، "دراسة اقتصادية تحليلية، حالة الجزائر، الفترة بين200-2012"، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر3، الجزائر، دفعة 2012،2013.

ساهم هذا البحث في إلقاء الضوء على بعض الجوانب المرتبطة بالفساد الاقتصادي ويقدم قراءة ولو كانت قصيرة لواقع الفساد الاقتصادي ولاسيما في الجزائر والإجراءات الموضوعية للوقاية منه ومحاربته والمؤسسات والهيئات المكلفة بذلك ويحاول تشخيص واقعها وتقديم اقتراحات لتفعيل أدائها لخدمة التنمية الوطنية. و قد تم طرح الإشكالية التالية:

ما هي أهم المؤشرات الاقتصادية للفساد، وما هي انعكاساتها على مختلف الجوانب الاقتصادية؟

وكانت الفرضية كأتي :

- انتشار ظاهرة الفساد الاقتصادي يرجع إلى عدم فعالية التدابير الوقائية من الفساد وإلى ضعف أداء آليات المتابعة والمراقبة.

وكانت أهداف الدراسة :

- التعرف على ظاهرة الفساد الاقتصادي من خلال تحديد المفاهيم وأنواع وعوامل الانتشار والأسباب والتعرف على الآثار الاقتصادية للفساد.
- التعرف على بعض مظاهر الفساد الاقتصادي و أسبابه.
- التعرف على أثار الاقتصادية لهذا الفساد من خلال الآثار على :

✓ إيرادات الدولة و نفقاتها.

✓ معدلات النمو الاقتصادي.

✓ المؤشرات الاقتصادية الكلية.

✓ الاستثمار الأجنبي و المحلي.

وقد توصلت الدراسة إلي النتائج التالية:

- إن البيئات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السيئة تعتبر قوى دافعة للفساد الاقتصادي.
- وقوع الفساد الاقتصادي في القطاع العام والقطاع الخاص على حد سواء إلا أنه أكثر بروزا في القطاع العام لنقص المساءلة وضعف المراقبة.
- وجود الفساد في كل المجتمعات المتقدمة والنامية وبنسب مختلفة، إلا أنه أكثر شمولا في المجتمعات النامية لضعف الرقابة والميل إلى جني الريع والعراقيل البيروقراطية.
- أن الجهود الجزائرية رغم نتائجها الهزلية إلا أنها جهود معتبرة في مجال تكييف النصوص القانونية أو في مجال استحداث الهيئات المتعلقة بالوقاية والعلاج.

و كانت توصيات الدراسة كالآتي:

- القيام بدراسات من قبل الهيئات المكلفة بالوقاية من الفساد ومكافحته من خلال الاستعانة بالخبراء والمختصين من أجل تحديد القطاعات الأكثر عرضة للفساد، وتشخيص آليات عملها والنقائص التي ينفذ منها مرتكبو جرائم الفساد وتحديد الأسباب واقتراح آليات العلاج.
- اتخاذ الآليات الرقابية الكفيلة بمحاصرة هذه الظاهرة على مستوى هذه القطاعات ويليها العناية اللازمة سواء من خلال النصوص القانونية والتنظيمية أو من خلال شفافية المعاملات والإجراءات الإدارية المرتبطة بها.
- تفعيل أجهزة الرقابة والتحري والتحقيق والمساءلة وتوفير الإمكانيات البشرية والمادية الكفيلة بمساعدتها على تأدية مهامها وضمان استقلاليتها وعن كل وصاية أو تأثير خارجي، وعدم التدخل في شؤونها حتى تكون أعمالها مبنية على الموضوعية والحياد، ومعاملة الناس سواسية دون محاباة أو انتقالي مهما تكن طبيعتها.

1-2/ الدراسة الثانية:

- سهيلة منصوران، **الفساد الاقتصادي وآثاره على النمو الاقتصادي**، دراسة اقتصادية تحليلية، حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر دفعة 2013-2014.

يساهم هذا البحث في دراسة موضوع الفساد الاقتصادي ومدى تأثيره على النمو الاقتصادي من خلال التعرف على ظاهرة الفساد من الناحية الاقتصادية وفي العدالة التوزيعية للدخل القومي والذي يؤدي إلى ضعف الحافز للاستثمار مما يعمل على تخفيض الموارد الاقتصادية في المجتمع. و قد تم طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يؤثر الفساد الاقتصادي في معدلات النمو الاقتصادي؟ وهل يمكن اعتبار أن مكافحته آلية وأداة فعالة في يد الدولة تمكنها من استهداف معدل النمو الاقتصادي؟.

وكانت الفرضية كالآتي :

- مكنت الجزائر من خلال برنامج الإصلاحات التنموية التي تبنتها من تحقيق النمو الاقتصادي، إلا أن ذلك لم يكن بالقدر الكافي الذي يضمن الحياة الكريمة لأفراد المجتمع، إذ النتائج المحققة لم تكن في مستوى الأهداف المسيطرة، بسبب انتشار الفساد الذي عوق التنمية الاقتصادية في الجزائر.

وكانت أهداف الدراسة :

- التعرف على ظاهرة الفساد الاقتصادي وتحليل أهم صوره، وتحليل ودراسة آثار ظاهرة الفساد الاقتصادي على الاقتصاد عموما والنمو الاقتصادي خصوصا ومعرفة العلاقة بينهما.
- معرفة أهم الإجراءات التي اتخذتها الدولة الجزائرية للحد أو مقاومة الفساد الاقتصادي بهدف تشجيع عجلة النمو الاقتصادي الوطني.
- المساهمة في خلق وتطوير الوعي الجماعي بشأن خطورة ظاهرة الفساد ومن ثم إيجاد الرغبة والإرادة الشعبية الواعية لوضع حد للمشكلة بهدف تحقيق مستويات النمو الاقتصادي المرغوبة.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- يؤدي الفساد الاقتصادي إلى تقليل قدرة الدولة على تلبية حاجيات وأولويات مواطنيها، فهو يحرم الفقراء من نصيبهم العادل من الموارد الاقتصادية والخدمات العامة، ويوجه موارد الدولة إلى وجهات غير مشروعة، ما يقلل من كفاءة وفعالية سياستها وبرامجها التنموية.

- تبني الدولة الجزائرية منذ 2001 سياسات اقتصادية كينزية تعتمد على تدخل الدولة لأجل تحفيز النمو الاقتصادي ومن خلال التوسع في الإنفاق الحكومي الموجه خصوصا للاستثمار فتبنت برنامج النمو الاقتصادي.
- إن محاربة الفساد الاقتصادي ليست مستقلة عن إصلاح الدولة وتغيير دورها، وطريقة تسييرها للشؤون العامة وأن محاربة الفساد وإصلاح له وجهان لعملة واحدة.

وكانت توصيات الدراسة كالآتي:

- ضرورة وضع إستراتيجية إصلاحية وطنية، مضمونها تغيير القواعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية.
- ضرورة التنسيق والتكامل بين عمل الدولة ومؤسساتها والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، في مكافحة الفساد الاقتصادي وإرساء سياسة الحكم الراشد، لتحقيق النمو الاقتصادي.
- ضرورة مواصلة عملية الإصلاح الاقتصادي ومكافحة الفساد الاقتصادي وعملية إرساء آليات ومعايير الحكم الراشد من خلال المشاركة في صنع السياسات الاقتصادية، وتقوية آليات الرقابة والرفع من مستويات الشفافية والمساءلة.
- ضرورة إصلاح الجهاز المصرفي وتبني سياسة منهجية علمية وعملية من أجل تعزيز الشفافية وحرية تبادل المعلومات للمشاركة في مكافحة تبييض الأموال القذرة.

2/ الدراسات العربية:

2-1/ الدراسة الأولى:

- خالد عيادة نزال عليمات، **انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية**، دراسة حالة الأردن، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، دفعة 2014-2015.

تناول في هذا البحث ظاهرة الفساد بكافة أشكاله ومظاهره الذي يعد عقبة في طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبعدا مدمرا لعملية التنمية وتؤثر في العمليات الاقتصادية مما يؤدي إلى عدم ثقة المواطنين بفعالية القانون والنظام ويعتبر الأردن كغيره من الدول يتأثر بشكل سريع بالتطورات والتقلبات الاقتصادية مما أدى إلى حدوث اختلالات تنتج عنه. انتشار حالات من الفساد التي ساهمت في حدوث أزمة اقتصادية ومالية. و قد تم طرح الإشكالية التالية:

ما مدى انعكاسات الفساد على النمو الاقتصادي في الأردن ؟

وكانت الفرضية كالآتي :

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين مؤشر الفساد والنمو الاقتصادي في الأردن.

وكانت أهداف الدراسة :

- التعرف إلى ماهية التنمية ونظرياتها ومعوقاتها ومؤشرات قياسها.
- التعرف إلى علاقة مؤشر الفساد مع مؤشرات النمو الاقتصادي (GDP) والمتمثلة في: الإنفاق الحكومي (GET)، الاستثمار (ILE) والمديونية (DL)، الاستقرار الاقتصادي والسياسي (SI).
- التعرف إلى طبيعة العلاقة ما بين مؤشر الفساد والنمو الاقتصادي في الأردن.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة سببية باتجاهين بين مؤشر الفساد والاستقرار السياسي والاقتصادي. وكذلك وجود علاقة موجبة وطردية ما بين مؤشر الفساد والنمو الاقتصادي.
- أن الفساد مرتبطا ارتباطا وثيقا بعامل الاستقرار الاقتصادي والسياسي حيث أن الفساد هو المحرك الأساسي للتقلبات الاقتصادية والسياسية في الأردن.
- يشوه الفساد تكوين الإنفاق الحكومي بعيدا عن التشغيل والصيانة اللازمين من أجل الإنفاق على معدات جديدة وكذلك يشوه النفقات العامة بعيدا عن الصحة والتعليم.

وكانت توصيات الدراسة كالآتي:

- إن علاج الفساد في الأردن يتطلب البدء بإصلاحات سياسية تتمثل في مشاركة جميع فئات المجتمع في عملية صنع القرار ومواكبة هذه المشاركة السياسية بإصلاحات إدارية واقتصادية واجتماعية.
- تفعيل دور القضاء والمحافظة على استقلاليته ونزاهته وعدم خضوعه للضغوطات إضافة إلى تذليل عقبات كشف ومحاسبة المتورطين بقضايا الفساد.
- الترسيخ العملي لمبدأ الشفافية والمساءلة الرشيدة من خلال تعزيز مبدأ المنافسة الشريفة أمام جميع المستثمرين في المناقصات الحكومية والعقود والمشاريع التنموية.

2-2/ الدراسة الثانية:

- مروة عاطف أبو عودة، **أثر مؤشرات الحكم الرشيد والفساد على العوائد الضريبية** دراسة قياسية لحالة فلسطين للفترة (1996-2013)، قدمت لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية في كلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة، 2015.

تطرقت هذه الدراسة إلى قياس أثر مؤشرات الحكم الرشيد على العوائد الضريبية وتحقيق تنميتها من خلال مكافحة الفساد والالتزام بتطبيق معايير الحكم الرشيد وبالتالي تطرقت للتعرف على واقع الحكم الرشيد ومكافحة الفساد وتطور العوائد الضريبية في فلسطين ودراسة العلاقة بين مكافحة ومؤشرات الحكم الرشيد وبين العوائد الضريبية خلال الفترة (1996-2013) وذلك بالاعتماد على بيانات البنك الدولي المنشورة حول مؤشرات الحكم الرشيد. و قد تم طرح الإشكالية الدراسة كما يلي:

ما مدى تأثر العوائد الضريبية للسلطة الفلسطينية بمؤشرات الحكم الرشيد والفساد في فلسطين؟

وكانت أهداف الدراسة :

- التعرف على واقع الفساد في فلسطين والاستراتيجيات الملائمة لمكافحته ومدى تطبيق مبادئ الحكم الرشيد التي تكفل تحقيق التنمية الاقتصادية.
- التطرق لواقع تطور العوائد الضريبية الفلسطينية والإستراتيجية الملائمة لتنميتها.
- دراسة العلاقة بين مؤشرات الحكم الرشيد والعوائد الضريبية كمؤشر تنمية اقتصادية.

وكانت الفرضيات الدراسة كالآتي :

- كلما زادت قدرة الدولة على مكافحة الفساد كلما ازدادت حصيلة العوائد الضريبية.
- كلما ازدادت فعالية الحكومة في تقديم الخدمات بجودة عالية وأكثر استقلالية عن الضغوطات السياسية كلما ازدادت حصيلة العوائد الضريبية.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- حصيلة العوائد الضريبية مرتبطة ارتباطا وثيقا بمستوى الحكم الرشيد.
- ضعف مستوى المشاركة والشفافية الضريبية زاد من وتيرة ظاهرة التهرب الضريبي.
- هناك علاقة تأثير وتأثر بين مؤشر مكافحة الفساد وكل من مستوى فعالية الحكومة والمساءلة والمشاركة وحجم حصيلة العوائد الضريبية.

- ضعف مؤشرات الحكم الرشيد يدل على ضعف الهيكل السياسي للسلطة الفلسطينية وضعف الإرادة السياسية والوعي العام.

وكانت توصيات الدراسة كالآتي:

- إعادة تفعيل المجلس التشريعي ليأخذ دوره التشريعي والرقابي.
- اعتماد أنظمة الجودة الشاملة في كافة المؤسسات العامة والخاصة.
- تطبيق مبادئ الحكم الرشيد ومتطلبات الحاكمية في كافة المؤسسات العامة.
- تفعيل دور الأجهزة الرقابية المختصة بالمساءلة والمحاسبة.
- تطوير وتعزيز البيئة التشريعية الناظمة للاقتصاد المحلي.
- تبني الحكومة لخطة وطنية لمكافحة الفساد.

3/ دراسات سابقة أجنبية.

3-1/ الدراسة الأولى:

- Gbewopo Attila**, corruption, fixa-lité et croissance économique dans les pays en développement**, thèse nouveau régime, présente et soutenue publiquement، le 17 déc 2007، pour l'obtention du titre de docteures sciences économique, université d'auvergne, Clermont Ferrand 2007.

تناولت هذه الرسالة الفساد في الدول النامية وتم تسليط الضوء على خصوصيات الدول الإفريقية، ويقوم هذا العمل بدراسة دقيقة للآثار المترتبة على الفساد، وهذه الأطروحة هي جزء من فترة تهيمن عليها إلى حد كبير فكرة أن البلدان في التنمية شديدة الفساد، وإن معظم هذه الدراسات ضعفت بسبب ضعف المؤشرات وعدم الاستخدام للآليات لمكافحة الفساد. وقد تم طرح الإشكالية التالية:

ما مدى كفاءة سياسات مكافحة الفساد في الدول النامية؟.

وكانت أهداف الدراسة :

- التعرف على ظاهرة الفساد ومحدداته.
- إدراك الفساد مقاربة اقتصادية جزئية على الحقائق في البلدان الإفريقية.
- التعرف على الآثار المترتبة عن الفساد.
- إبراز آثار العدوى بين البلدان النامية.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- كل مكون من الموارد العامة يرتبط بالناتج المحلي الإجمالي.
- الضرائب الجمركية على التجارة الدولية تؤثر بنمو سلبي.
- العوامل الاقتصادية لتراكم رأس المال ليس لها أي تأثير على النمو الاقتصادي.
- البيروقراطية لها تأثير مباشر على النمو الاقتصادي.
- بمجرد عزل الآثار الضارة للفساد التي تمر من خلال المتغيرات المالية الناتجة تشير إلى وجود تأثير مفيد للفساد على النمو الاقتصادي.

وكانت توصيات الدراسة كالآتي:

- تفعيل أجهزة الرقابة والتحري والتحقيق وتوفير الإمكانيات البشرية والمادية.
- ضمان تبادل المعلومات بين مختلف المصالح والأجهزة المكلفة بمكافحة الفساد.
- تحليل ودراسة التصريحات بالممتلكات ومتابعتها والتحقق من مدى مصداقيتها والتحري في ذلك واتخاذ الإجراءات القانونية بشأنها.

3-2/ الدراسة الثانية:

- Nabil Aman Ndikeu Njoya, **corruption et croissance économique au Cameroun** : de l'effet direct et des effets indirects a travers la répartition des dépenses publiques, préparée a l'unité de recherche, centre de recherche en économie et management, faculté de sciences économique, école doctorale, sciences de l'homme des organisation 2017.

عالج هذا البحث ظاهرة الفساد في الكاميرون التي تعتبر بلد ملتزم بإستراتيجية تنموية ومع ذلك تواجه صعوبات النمو الاقتصادي الكبير والفساد المزمن، ولذا فإن زيادة كفاءة الإستراتيجية يتطلب معرفة الاستراتيجيات والكفاءات التي تعوق تطور الفساد والغرض من هذه الدراسة أداء التحليل النظري والتجريبي لآثار الفساد على النمو الاقتصادي لكامرون. و قد تم طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير الفساد على توزيع النفقات؟ وهل يؤثر هذا النمو الاقتصادي في الكامرون؟.

وكانت أهداف الدراسة :

- تقييم آثار الفساد على النمو الاقتصادي في الكامرون.
- التحقق من وجود علاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي في الكامرون.
- تقييم التأثير غير المباشر للفساد على النمو الاقتصادي عبر توزيعات النفقات العمومية.

وقد توصلت الدراسة إلي النتائج التالية:

- الفساد يزيد من نصيب الاستثمار العام نتيجة لذلك ربحيتها أكبر للجهات الفاعلة في الفساد.
- زيادة نقطة واحدة من مستوى الفساد يؤدي إلى زيادة قدرها أكثر من 16% من المخصصات لنفقات لاستثمار العام.
- الفساد يقلل من حصة نفقات التشغيل العامة بسبب انخفاض ربحيتها للجهات الفاعلة في الفساد.
- زيادة نقطة واحدة من مستوى الفساد يقاس بمؤشر ICRG يؤدي إلى تخفيض 45% في المخصصات لنفقات الاستثمار العام.
- الفساد يسبب تشوهات في توزيع الإنفاق العام في الكامرون.
- الزيادة في حصة الإنفاق الاستثماري العام نتيجة الفساد.
- الفساد يحفز الإنفاق الاستثماري العام.

وكانت توصيات الدراسة كالآتي:

- الحد من تأثير الفساد على النمو الاقتصادي من خلال توزيع الإنفاق العام.
- تعديل الإطار التنظيمي للإجراءات الإدارية بهدف الحد من السلطة التقديرية للمسئولين العاملين في تقديم الخدمات العامة للمستخدمين.
- زيادة احتمال الكشف عن الفساد.
- تحسين نظام المراقبة من أجل تكثيف عمليات المراجعة الخارجية التي تتم من قبل المؤسسات الإشرافية ذات الاستقلال الحقيقي.
- تنظيم المساءلة ونشر هذه الحسابات من شأن القضاء على الفساد.
- تنظيم الوصول المجاني إلى المعلومات المتكلفة بالحسابات العامة عن طريق نشر الحسابات وزيادة وسائل التحقيق في وسائل الإعلام.

المطلب الثاني: مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة المحلية.

بعد عرض مجمل لبعض الدراسات السابقة المحلية و العربية والأجنبية, سيتم محاولة إظهار أوجه التشابه و الاختلاف بينها و بين الدراسة الحالية, وذلك على النحو التالي:

1/ مقارنة بين الدراسات المحلية السابقة والدراسة الحالية:

يمكن إجراء مقارنة بين الدراسة المحلية و الدراسة الحالية كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم(01-01): مقارنة بين الدراسات السابقة المحلية و الدراسات الحالية

	الدراسات السابقة المحلية		الدراسات الحالية
	الدراسة الأولى	الدراسة الثانية	
موضوع الدراسة	آثار الفساد على الاقتصاد الوطني	الفساد الاقتصادي وآثاره على النمو الاقتصادي	تأثير مؤشرات الفساد على النمو الاقتصادي
أهداف الدراسة	- التعرف على ظاهرة الفساد الاقتصادي من خلال تحديد المفاهيم والأنواع وعوامل الانتشار والأسباب والتعرف على الآثار الاقتصادية للفساد.	- التعرف على ظاهرة الفساد الاقتصادي وتحليل أهم صوره، وتحليل ودراسة آثار ظاهرة الفساد الاقتصادي على الاقتصاد عموما والنمو الاقتصادي خصوصا ومعرفة العلاقة بينهما. - معرفة أهم الإجراءات التي اتخذتها الدولة الجزائرية للحد أو مقاومة الفساد الاقتصادي بهدف تشجيع عجلة النمو الاقتصادي الوطني.	- تحليل ودراسة ظاهرة الفساد في الجزائر والتعرف على الآثار المختلفة للظاهرة على معدلات النمو. ومعرفة العلاقة بينهما؛ -التعرف على الظاهرة من خلال دراسة واقعها بالجزائر. - التعرف على علاقة مؤشرات (CPI)و (CC) الفساد على مؤشر النمو الاقتصادي (PIB).
عينة الدراسة	الجزائر	الجزائر	الجزائر
فترة الدراسة	2012/2000	2014/2013	2017-2003
طريقة معالجة	تحليلية	نموذج ARDL	نموذج الانحدار الخطي المتعدد
النتيجة المتوصل إليها	- وقوع الفساد الاقتصادي في القطاع العام والقطاع الخاص وأن البيئات الاقتصادية والاجتماعية تعتبر قوى دافعة للفساد الاقتصادي.	-يؤدي الفساد الاقتصادي إلى تقليل قدرة الدولة على تلبية حاجيات وأولويات مواطنيها.	-باعتبار أن أي دولة تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي ونظرا لواقع الفساد في الجزائر ومن خلال الاعتماد على عدة مؤشرات منها مؤشر ضبط الفساد، مؤشر مدركات الفساد، نجد أنها مصنفة ضمن مجموعة البلدان المتأخرة حيث يلاحظ تذبذب في أدائها وهذا راجع إلى الظروف التي مرت بها الجزائر.

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على الدراسات السابقة.

يبين الجدول (01-01) إلي أن جميع الدراسات اشتركت في موضوع الدراسة أو احد موضوعاته واختلفت في فترة الدراسة و مجتمعها و طريقة معالجة الموضوع, حيث دراسة نور الدين كناي عالجت الموضوع عن طريق التحليلي الاقتصادي و كذلك دراسة سهيلة امنصوران عالجت موضوع الدراسة عن طريق التحليل الاقتصادي لواقع الفساد في الجزائر وتأثيره علي النمو.أما الدراسة الحالية عالجت موضوع الدراسة بطريقة التحليل عن طريق الدراسة القياسية بنموذج الانحدار الخطي المتعددة لتحديد العلاقة بين الفساد الاقتصادي و النمو الاقتصادي في الجزائر.

2/ مقارنة بين الدراسات العربية السابقة والدراسة الحالية.

الجدول الموالي يوضح أوجه التشابه و الاختلاف بين الدراسات العربية و الحالية :

الجدول (01-02) :مقارنة بين الدراسات العربية و الدراسة الحالية :

	الدراسات السابقة المحلية		الدراسات الحالية
	الدراسة الأولى	**الدراسة الثانية**	
موضوع الدراسة	انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية	أثر مؤشرات الحكم الرشيد والفساد على العوائد الضريبية	**تأثير مؤشرات الفساد الاقتصادي على النمو الاقتصادي**
أهداف الدراسة	-التعرف على علاقة مؤشر الفساد مع مؤشرات النمو الاقتصادي وإلى طبيعة العلاقة بينهما في الأردن -التعرف إلى ماهية التنمية ونظرياتها ومعوقاتها ومؤشرات قياسها. -التعرف إلى علاقة مؤشر الفساد مع مؤشرات(النمو الاقتصادي)	-التعرف على واقع الفساد في فلسطين والاستراتيجيات الملائمة لمكافحة ومدى تطبيق مبادئ الحكم الرشيد -التطرق لواقع تطور العوائد الضريبية الفلسطينية والإستراتيجية الملائمة لتنميتها. -دراسة العلاقة بين مؤشرات الحكم الرشيد والعوائد الضريبية كمؤشر تنمية اقتصادية	- تحليل ودراسة ظاهرة الفساد في الجزائر والتعرف على الآثار المختلفة للظاهرة على معدلات النمو. - تحليل دراسة آثار ظاهرة الفساد الاقتصادي على النمو الاقتصادي ومعرفة العلاقة بينهما. -التعرف على الظاهرة من خلال دراسة واقعها بالجزائر. -التعرف على علاقة مؤشرات (CPI)و (CC) الفساد على مؤشر النمو الاقتصادي (PIB)
عينة الدراسة	الأردن	فلسطين	الجزائر
فترة الدراسة	2010-1996	2013-1996	2017-2003
طريقة معالجة الموضوع	تحليلي	دراسة قياسية	نموذج الانحدار الخطي المتعدد
النتيجة المتوصل إليها	- وجود علاقة سببية باتجاه واحد ما بين مؤشر الفساد والنفاق الحكومي وأن الفساد مرتبطا بعامل الاستقرار الاقتصادي والسياسي.	-هناك علاقة تأثير وتأثر بين مؤشر مكافحة الفساد وكل من مستوى فعالية الحكومة والمساءلة والمشاركة وحجم حصيلة العوائد الضريبية.	-باعتبار أن أي دولة تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي ونظرا لواقع الفساد في الجزائر ومن خلال الاعتماد على عدة مؤشرات منها مؤشر ضبط الفساد، مؤشر مدركات الفساد، نجد أنها مصنفة ضمن مجموعة البلدان المتأخرة حيث يلاحظ تذبذب في أدائها وهذا راجع إلى الظروف التي مرت بها الجزائر.

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على الدراسات السابقة.

نلاحظ من خلال الجدول(01-02) أن هناك اختلافات بين الدراسات العربية السابقة و الدراسات الحالية رغم تشابه للموضوع, إلا أن الاختلاف تجنى في طريقة المعالجة و تنوع مجتمع الدراسة و عينتها حيث نلاحظ أن دراستي خالد عيادة نزال عليمات ومروة عاطف أبو عودة حيث في منهج الدراسة مع الدراسة الحالية, حيث أن دراسة خالد اعتمدت هذه الدراسة على أسلوب التحلى القياسي من خلال اختبار المتغيرات نوعية ومنهجية إحصائية متقدمة تستخدم سلاسل زمنية تم التأكد من ثباتها واختبارات السببية في تحليل أثر سلسلة متغيرات اقتصادية تكمن فيها مواطن الفساد وانعكاساتها على النمو الاقتصادي في الأردن. ودراسة مروة استخدمت الدراسة النماذج القياسية لاختبار النظريات الاقتصادية حيث يتم النظريات الاقتصادية على مجموعة من الفرضيات بين متغيرات عديدة بقصد فهم الظواهر الاقتصادية , و التنبؤ بحدوثها من خلال إيجاد قيم عديدة لاختبار قوة المتغير في تفسير سلوك المتغير التابع, و يساعد التحليل القياسي متخذ القرار و صانعوا السياسات و اتخاذ القرار السليم في التخطيط الاقتصادي حيث توصل إلى ضعف مؤشرات الحكم الراشد يدل على ضعف الهيكل السياسي للسلطة الفلسطينية و ضعف الإرادة السياسية و الوعي العام .أما الدراسة الحالية تم الاعتماد علي نموذج الانحدار الخطي المتعدد و كانت النتيجة إليها تأثير ايجابي علاقة طردية بين المتغيرات .

3/ مقارنة بين الدراسات السابقة الأجنبية و الحالية.

الجدول الموالي يوضح أوجه التشابه و الاختلاف بين الدراسات الأجنبية و الحالية :

الجدول (01-03) :مقارنة بين الدراسات الأجنبية و الدراسة الحالية :

	الدراسات السابقة المحلية		الدراسات الحالية
	الدراسة الأولى	**الدراسة الثانية**	
موضوع الدراسة	الفساد الضريبي والنمو الاقتصادي في البلدان النامية	الفساد والنمو الاقتصادي في الكامرون	**تأثير مؤشرات الفساد الاقتصادي على النمو الاقتصادي**
أهداف الدراسة	– التعرف على ظاهرة الفساد ومحدداته. -إدراك الفساد مقاربة اقتصادية جزئية على الحقائق في البلدان الإفريقية. -التعرف على الآثار المترتبة عن الفساد. -إبراز آثار العدوى بين البلدان النامية	-تقييم آثار الفساد على النمو الاقتصادي في الكامرون. -التحقق من وجود علاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي في الكامرون. -تقييم التأثير غير المباشر للفساد على النمو الاقتصادي عبر توزيعات النفقات العمومية.	– تحليل ودراسة ظاهرة الفساد في الجزائر والتعرف على الآثار المختلفة للظاهرة على معدلات النمو. – تحليل دراسة آثار ظاهرة الفساد الاقتصادي على النمو الاقتصادي ومعرفة العلاقة بينهما. -التعرف على الظاهرة من خلال دراسة واقعها بالجزائر. -التعرف على علاقة مؤشرات (CPI)و (CC) الفساد على مؤشر النمو الاقتصادي (PIB) التعرف على طبيعة العلاقة مابين مؤشر الفساد والنمو الاقتصادي في الجزائر.
عينة الدراسة	الدول النامية	الكامرون	الجزائر
فترة الدراسة	**2007**	**1987-1994**	**2017-2003**
طريقة معالجة الموضوع	نماذج بانل	تحليلي ميداني	نموذج الانحدار الخطي المتعدد
النتيجة المتوصل إليها	– كل مكون من الموارد العامة يرتبط بالناتج المحلي الإجمالي وأن الضرائب الجمركية على التجارة الدولية تؤثر بنمو سلبي.	– الفساد يقلل من حصة نفقات التشغيل العام بسبب انخفاض ربحيتها للجهات الفاعلة في الفساد وكل زيادة في مستوى الفساد تؤثر على النفقات وحجم الاستثمار.	-باعتبار أن أي دولة تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي ونظرا لواقع الفساد في الجزائر ومن خلال الاعتماد على عدة مؤشرات منها مؤشر ضبط الفساد، مؤشر مدركات الفساد، نجد أنها مصنفة ضمن مجموعة البلدان المتأخرة حيث يلاحظ تذبذب في أدائها وهذا راجع إلى الظروف التي مرت بها الجزائر.

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على الدراسات السابقة.

يبين الجدول (01-03) إلي أن جميع الدراسات اشتركت في موضوع الدراسة أو احد موضوعاته واختلفت في فترة الدراسة و مجتمعها و طريقة معالجة الموضوع, حيث دراسة Gbewopo Attila عالجت الموضوع عن طريق نموذج بانل حيث توصل إلى كل مكون من الموارد العامة يرتبط بالناتج المحلي الإجمالي وأن الضرائب الجمركية على التجارة الدولية تؤثر بنمو سلبي، و دراسة Nabil Aman عالجت موضوع الدراسة عن طريق التحليل الاقتصادي لواقع الفساد في كاميرون وتأثيره علي النمو و قد توصلت الدراسة إلى الفساد يقلل من حصة نفقات التشغيل العام بسبب انخفاض ربحيتها للجهات الفاعلة في الفساد وكل زيادة في مستوى الفساد تؤثر على النفقات وحجم الاستثمار..أما الدراسة الحالية عالجت موضوع الدراسة بطريقة التحليل عن طريق الدراسة القياسية بنموذج الانحدار الخطي المتعددة لتحديد العلاقة بين الفساد الاقتصادي و النمو الاقتصادي في الجزائر.

خلاصة:

يعمل الفساد الاقتصادي على تعطيل عملية النمو الاقتصادي، فنستخلص بأن الفساد الاقتصادي يعتبر أكبر معوق للنمو الاقتصادي والعلاقة بينهما علاقة عكسية ،وله تأثير سلبي على النمو الاقتصادي ويعتبر الفساد الاقتصادي من الآفات الخطيرة لما ينجم عنه من أثار سلبية التي قد تؤدي لهدم اقتصاد أي بلد فهو بذلك يعيق من حدوث نمو اقتصادي، مما يؤدي إلى تدهور الكفاءة وتراجع التنافسية وبالتالي تراجع حجم الاستثمار مما ينتج عنه زيادة نسبة البطالة وتدني في الأجور ،ويقلل من الإيرادات العامة ويزيد من النفقات العامة.

و إن زيادة معدل النمو الاقتصادي تساعد على زيادة الرفاه الاقتصادي لجميع فئات المجتمع و إن تفاوتت درجة الاستفادة .وبما أن الفساد الاقتصادي يؤدي إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي فهو بذلك يساعد على ارتفاع المستويات المعيشية وهذا التراجع يضر بالدرجة الأولى وبشكل كبير الفئات الفقيرة في المجتمع. وقد تم في هذا الفصل تناول متغيرات موضوع الدراسة من الناحية الخلفية الأدبية و الأهمية من خلال عرض تأصيل النظري للفساد الاقتصادي و النمو الاقتصادي و العلاقة بينهما وذلك بهدف الإحاطة بمتغيرات الدراسة من الناحية النظرية من اجل الوصول لفهم أعمق للموضوع المراد دراستها، و في الأخير تم التطرق إلى الدراسات السابقة التي تم استعمالها في هذه الدراسة ثم مقارنتها بين هذه الدراسة و الدراسات السابقة المحلية و العربية و الأجنبية.

الفصل الثاني

تمهيد:

بعد تخصيص الفصل الأول إلى الدراسة النظرية للفساد الاقتصادي والنمو الاقتصادي بصفة خاصة والمتغيرات الاقتصادية بصفة عامة، ثم القيام في هذه المرحلة بترجمة العلاقة النظرية إلى صور نماذج رياضية ، وذلك بالأخذ بعين الاعتبار المجتمع المدروس و الطريقة المتبعة في التحليل القياسي من خلال التعريف بالنموذج، و التحليل القياسي لسلسلة متغيرات اقتصادية تكمن فيها مواطن الفساد، ومعرفة مدى انعكاساتها على النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث تستند المنهجية إلى تحليل سلسلة زمنية للفترة(2003-2017)، لمعرفة اثر مؤشرات الفساد الاقتصادي في الجزائر المتمثل في (مؤشر مدركات الفساد و مؤشر ضبط الفساد)كمتغير مستقل على النمو الاقتصادي قي الجزائر (الناتج المحلي الخام) كمتغير تابع، باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد، وأخيرا النتائج المتوصل إليها بعرضها، تحليلها، مناقشتها، ومقارنتها بالفرضيات أي البحث عن أحسن نموذج قياسي عام لما توفر لدينا من معطيات وإحصائيات اقتصادية من بين تلك المدروسة .

وقد تم تقسيم الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول:الطريقة والأدوات المستخدمة.

المبحث الثاني: تحديد متغيرات الدراسة و تحليل النتائج المتوصل إليها.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

وللإجابة على إشكالية الدراسة وما تتطلبه من معلومات سيتم التطرق في هذا المبحث إلى الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة.

المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة

يعتبر المجتمع المدروس الركيزة الأساسية لانجاز الدراسات التطبيقية، وهذا من خلال عملية جمع البيانات اللازمة التي تساعد على قياس وتحليل الآثار المترتبة على هذه الدراسة، واستكمالا للإجراءات المنهجية لسير البحث يجب القيام بتحديد مجتمع البحث والعينة البحث والعينة الممثلة له من أجل وصول إلى أدق النتائج وأصدقها.

1/ مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة دراسة حالة الجزائر. لتأثير مؤشرات الفساد الاقتصادي على النمو الاقتصادي والتي تتربع على مساحة إجمالية تبلغ 2381741 كيلومتر مربع وهي بذلك من أكبر بلاد القارة الإفريقية من حيث المساحة وعاشر أكبر البلاد في العالم. وتطل على ساحل البحر الأبيض المتوسط بمسافة طولها 998 كيلومتر، ويقدر عدد سكان دولة الجزائر بحوالي 42.01 مليون نسمة[1]

هناك خصائص تغطي الانطباع العام حول العديد من المميزات التي تتعلق بالسياسات الاقتصادية المنتهجة أو بنتائجها على مختلف المستويات وفيما يلي أهم هذه الخصائص والمميزات:

- **اقتصاد ريعي**: تعتمد الجزائر على البترول في اقتصادها إذ تمثل إيرادات البترول أكثر من 90% من إجمالي الصادرات.
- **الطابع الإستهلاكي**: تعد الجزائر الدولة التاسعة في منظمة أوبيك بحسب عائدات النفط وقد صنفت الجزائر في المركز التاسع من حيث صافي عائدات النفط، فيعتبر مصدرا أساسيا للتمويل، حيث ترتبط الحركية التموينية للبلد بأسعار هذه المادة بشكل كبير.
- وتعتبر عاملا من عوامل الإنتاج إلى جانب الأرض العمل، رأس المال. والتنظيم وتعتبر الطاقة البترولية لحد الآن الأوفر والأسهل.

[1] Alegria Population Retrieved, consulté le 21/03/2019 : www.woldpopulationreview.com

2/ عينة الدراسة والفترة الزمنية لها:

عينة الدراسة تتمثل في دراسة حالة الجزائر، وتم اختيار هذه العينة طبقا لمعيار مدى توفر بيانات محل الدراسة، ولتجنب الانقطاع الهيكلي لكل سنوات فترة الدراسة والتي كانت من 2003 إلى 2017، حيث تم الاعتماد على البيانات الصادرة عن بيانات وتقارير البنك الدولي والمنظمة الشفافية العالمية.

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

1/مرحلة تحديد متغيرات النموذج:

معنى تحديد النموذج صياغة النظرية الاقتصادية في شكل معادلات رياضية حتى يمكن معاملاتها بالطرق القياسية، وتمر هذه المرحلة بثلاثة خطوات هي:

الخطوة1: تحديد متغيرات النموذج ويقصد بها تحديد المتغيرات التي يتضمنها النموذج عند دراسة الظاهرة الاقتصادية المعنية بالدراسة وذلك من خلال مصادر عديدة منها النظرية الاقتصادية، البيانات المتاحة من دراسات قياسية سابقة والمعلومات المتاحة عن الظاهرة بوجه خاص، لكن لا يتم إدراج جميع المتغيرات التفسيرية للظاهرة نظرا لصعوبات كثيرة منها صعوبات القياس.

الخطوة 2: تحديد الشكل الرياضي للنموذج يقصد بالشكل الرياضي للنموذج عدد المعادلات التي يحتويها ودرجة خطية النموذج ودرجة تجانس كل معادلة.

الخطوة3: تحديد التوقعات القبلية بعد تعيين الشكل الرياضي يتم تحديد توقعات نظرة مسبقة لإشارة وحجم معلمات العلاقة الاقتصادية محل القياس وذلك بناء على ما تقدمه المصادر السابقة من معلومات، وتعتبر هذه المرحلة هامة لمرحلة ما بعد التقدير.

2/مرحلة تقدير معلمات النموذج:

بعد الانتهاء من صياغة العلاقات محل البحث في شكل رياضي خلال مرحلة التعيين يقوم الباحث بقياس أو تقدير المعلمات، ويعتمد الباحث أساسا في تقديره للمعلمات على بيانات واقعية يتم تجميعها عن المتغيرات التي يتضمنها النموذج، كما يعتمد على طرق قياسية تستخدم في عملية القياس وهذه المعلمات التي تم تقديرها تسمى مقدرات، ولقد ارتبط تحليل الانحدار ارتباطا وثيقا بالاقتصاد القياسي حيث أصبح من أهم الأساليب الإحصائية المستعملة في قياس العلاقات الاقتصادية وينصب تحليل الانحدار على قياس العلاقة بين المتغير التابع ومتغير مستقل أو أكثر.[1]

[1] بختي سعاد، **النمذجة القياسية لدوال الاستهلاك العائلي للفترة (1970–1999)**،رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2000،ص18.

2-1- الانحدار الخطي المتعدد:

إن الانحدار الخطي المتعدد يتكون من متغير تابع (Y) ومتغيرين مستقلين أو أكثر وكلما زاد عدد المتغيرات المستقلة أو المفسرة كلما أصبحت العلاقة أكثر تعقيدا، مما يجعل من الضروري استخدام جبر المصفوفات.

والفرضيات التي يقوم عليها نموذج الانحدار الخطي المتعدد هي:

1- تأخذ علاقة النموذج الخطي المتعدد الصيغة التالية:

$$Y_t = \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \cdots + \beta_K X_K + \mu_t$$

ويمكن اختصارها كما يلي: $Y_t = XB + \mu_t$ ------→ (01)

حيث:

$$Y = \begin{bmatrix} Y_1 \\ Y_2 \\ Y_i \\ Y_n \end{bmatrix} \quad X = [X_1 \ X_2 _____ X_I _____ X_K]$$

$$B = \begin{bmatrix} \beta_1 \\ \beta_2 \\ \beta_i \\ \beta_K \end{bmatrix} \qquad \mu = \begin{bmatrix} \mu_1 \\ \mu_2 \\ \mu_i \\ \mu_n \end{bmatrix}$$

و: $n>K$

2- $E(\mu) = 0 \Rightarrow E(Y_t) = XB$

الانحرافات المشاهدة بالنسبة للأمل الرياضي سوف تكون موجبة وسالبة وبتكرار المشاهدات فإن متوسط هذه الانحرافات سيؤول إلى الصفر وهو ما تعنيه الفرضية (2).

3- $Var(\mu) = E(\mu\mu') = \sigma^2 I$

لأن $(u) = 0$ ، $E(\mu\mu')$ عبارة عن مصفوفة التباين، ويمكن إدراج فرضيتين تحت هذه الفرضية وهما:

- التوزيعات الاحتمالية التي تتبعها (u) لها نفس التباين.
- كل قيمتين لـ u مأخوذتين معا غير مرتبطتان.

4- $\rho(X) = K$ وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة ليست مرتبطة خطيا.

5- X مصفوفة غير عشوائية، وتعني هذه الفرضية أنه إذا أخذنا عينة أخرى تتكون من n مشاهدة فإن المصفوفة X (مصفوفة المتغيرات المفسرة) تبقى دون تغيير، المصدر الوحيد للتغير هنا هو شعاع الخطأ العشوائي (u) وهذا ما يؤثر على الشعاع Y.

6- الشعاع u يتبع توزيع طبيعي: $N(0, \sigma^2 I) \sim \mu$

هذه الفرضية نحتاجها عند البحث عن توزيع المقدرات وتشكيل الاختبارات الإحصائية حول معنويتها.

إن النموذج الخطي المتعدد يأخذ الصيغة التالية:

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 X_{1t} + \beta_2 X_{2t} + \cdots + \beta_K X_{Kt} + \mu_t \text{ -------} \rightarrow (02)$$

حيث أن: $X_{Kt}, \ldots\ldots\ldots, X_{2t}, X_{1t}$ هي المتغيرات المفسرة (المستقلة) في النموذج.

$\beta_k, \ldots\ldots\ldots, \beta_2, \beta_1$ معلمات النموذج التي يتم تقديرها.

وباستعمال طريقة (OLS) وبإتباع نفس خطوات التقدير التي رأيناها في النموذج الخطي البسيط نستطيع تقدير النموذج الخطي المتعدد باستعمال طريقتي المعادلات الطبيعية وجبر المصفوفات كالآتي:

- **طريقة المعادلات الطبيعية:**

في مثل هذه تكون طريقة المعادلات الطبيعية غير عملية، فهي تتطلب وقتا طويلا لإيجاد صيغة مقدرات النموذج، زيادة على ذلك فإن هذه الصيغ تحتاج إلى عمليات حسابية معقدة.

في حالة وجود متغيرين مستقلين فقط وهي أبسط حالة لنموذج الانحدار المتعدد تكون صيغة النموذج كما يلي:

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 \beta_{1t} + \beta_2 X_{2t} + \mu_t$$

النموذج المقدر هو: $\widehat{Y_t} = b_0 + b_1 X_{1t} + b_2 X_{2t} + e_t$

حيث أن: $\widehat{Y_t}$ مقدر Y_t ; e_t مقدر μ_t .

b_2 , b_1 , b_0 هي مقدرات $\beta_2 , \beta_1 , \beta_0$ على الترتيب.

باستعمال طريقة المعادلات الطبيعية وبعد سلسلة من الحسابات نجد:[1]

$$b_0 = \hat{Y} - b_1\overline{X_1} - b_2\overline{X_2} \text{----------} \rightarrow (03)$$

$$b_1 = \frac{(\sum x_2^2)(\sum x_1 y) - (\sum (x_1 x_2))(\sum (x_2 y))}{(\sum x_1^2)(\sum x_2^2) - (\sum (x_1 x_2))^2} \text{ ----------} \rightarrow (04)$$

$$b_2 = \frac{(\sum x_1^2)(\sum x_2 y) - (\sum (x_1 x_2))(\sum (x_1 y))}{(\sum x_1^2)(\sum x_2^2) - (\sum (x_1 x_2))^2} \text{ ----------} \rightarrow (05)$$

حيث أن: $x_1 = X_{1i} - \overline{X_1}$ $\quad$ $x_2 = X_{2i} - \overline{X_2}$

$$y = Y_t - \bar{Y}$$

- **طريقة المصفوفات:** إن العلاقة (01) يمكن تفكيكها إلى نموذج حيث t=1,2,…,n كالآتي:

$$Y_1 = \beta_0 + \beta_1 X_{11} + \beta_2 X_{21} + \cdots + \beta_K X_{K2} + \mu_1$$
$$Y_2 = \beta_0 + \beta_1 X_{12} + \beta_2 X_{22} + \cdots + \beta_K X_{K2} + \mu_2$$
$$Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_{1i} + \beta_2 X_{2i} + \cdots + \beta_K X_{Ki} + \mu_i$$
$$Y_n = \beta_0 + \beta_1 X_{1n} + \beta_2 X_{2n} + \cdots + \beta_K X_{Kn} + \mu_n$$

[1] M .Nerlov and K .F. Wallis, **"Use of DW statistic in Inappropriate situation Econometrica"**, Vol. 34, 1966, p 235. 238

ويمكن كتابتها على الشكل المصفوفات التالي:

$$Y_t = \begin{bmatrix} Y_1 \\ Y_2 \\ \vdots \\ Y_i \\ \vdots \\ Y_n \end{bmatrix} = \underbrace{\begin{bmatrix} \beta_0 \\ \beta_1 \\ \vdots \\ \beta_i \\ \vdots \\ \beta_n \end{bmatrix}}_{B} \underbrace{\begin{bmatrix} 1 & X_{11} & X_{21}\ldots\ldots\ldots & X_{K1} \\ 1 & X_{12} & X_{22}\ldots\ldots\ldots & X_{K2} \\ 1 & \vdots & \vdots & \vdots \\ 1 & X_{1i} & X_{2i}\ldots\ldots\ldots & X_{Ki} \\ 1 & \vdots & \vdots & \vdots \\ & X_{1n} & X_{2n}\ldots\ldots\ldots & X_{Kn} \end{bmatrix}}_{X} + \underbrace{\begin{bmatrix} \mu_1 \\ \mu_2 \\ \vdots \\ \mu_i \\ \vdots \\ \mu_n \end{bmatrix}}_{u} \text{-----} \rightarrow (06)$$

حيث أن: $X = (X_1, X_2)$

و: $X_1 = i$

$$X_2 = X_{1t}, X_{2t}, \ldots, X_{Kt}$$

ويمكن كتابة كل من i, B, X_{kt} , μ_t على شكل مصفوفة أعمدة كما يلي:

$$i = \begin{bmatrix} 1 \\ 1 \\ \vdots \\ 1 \\ \vdots \\ 1 \end{bmatrix} ؛ B = \begin{bmatrix} \beta_0 \\ \beta_1 \\ \vdots \\ \beta_i \\ \vdots \\ \beta_k \end{bmatrix} ؛ X_{kt} = \begin{bmatrix} X_{K1} \\ X_{K2} \\ \vdots \\ X_{Ki} \\ \vdots \\ X_{kn} \end{bmatrix} \quad \mu_t = \begin{bmatrix} \mu_1 \\ \mu_2 \\ \vdots \\ \mu_i \\ \vdots \\ \mu_n \end{bmatrix} ؛$$

$$Y = (i\ X_{1t}\ X_{2t} \ldots\ldots\ X_{kt}) \Rightarrow \begin{bmatrix} \beta_0 \\ \beta_2 \\ \vdots \\ \beta_i \\ \vdots \\ \beta_k \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \mu_1 \\ \mu_2 \\ \vdots \\ \mu_i \\ \vdots \\ \mu_n \end{bmatrix} \text{--------} \rightarrow (07)$$

$$\Rightarrow Y_t = X\ B + \mu_t$$

نعلم أن: $b = (X')^{-1}\ X'Y$

حيث b مقدر B بطريقة OLS .

$$b = (X'X)^{-1}\ X'Y \text{----------} \rightarrow (08)$$

$$= [(i\ X_{1t}X_{2t} \ldots X_{kt})'(i\ X_{1t}X_{2t} \ldots X_{kt})]^{-1}(i\ X_{1t}X_{2t} \ldots X_{kt})'Y$$

$$b = \left[\begin{pmatrix} i' \\ X'_{1t} \\ X'_{2t} \\ \vdots \\ X'_{kt} \end{pmatrix} (i\ X_{1t}X_{2t} \ldots X_{kt}) \right]^{-1} \begin{bmatrix} i' \\ X'_{1t} \\ X'_{2t} \\ \vdots \\ X_{kt} \end{bmatrix} Y \text{ ------} \rightarrow (09)$$

$$b = \begin{bmatrix} i'i & i'X_{1t} & i'X_{2t}\ldots\ldots & i'X_{kt} \\ X'_{1t}i & X'_{1t}X_{1t} & X'_{1t}X_{2t}\ldots\ldots & X'_{1t}X_{kt} \\ X'_{2t}i & X'_{2t}X_{1t} & X'_{2t}X_{2t}\ldots\ldots & X'_{2t}X_{kt} \\ \vdots & \vdots & \vdots \quad \vdots & \vdots \\ X'_{kt}i & X'_{kt}X_{1t} & X'_{kt}X_{2t}\ldots\ldots & X'_{kt}X_{kt} \end{bmatrix}^{-1} \begin{bmatrix} i'Y \\ X'_{1t}Y \\ X'_{2t}Y \\ \vdots \\ X'_{kt}Y \end{bmatrix}$$

$$b = \begin{bmatrix} b_0 \\ b_1 \\ b_2 \\ b_k \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} n & \sum X_{1t} & \sum X_{2t}\ldots\ldots & \sum X_{kt} \\ \sum X'_{1t} & \sum X_{1t}^2 & \sum X_{1t}X_{2t}\ldots\ldots & \sum X_{1t}X_{kt} \\ \sum X'_{2t} & \sum X_{2t}X_{1t} & \sum X_{2t}^2\ldots\ldots & \sum X_{2t}X_{kt} \\ \vdots & \vdots & \vdots & \vdots \\ \sum X'_{kt} & \sum X_{kt}X_{1t} & \sum X_{kt}X_{2t}\ldots\ldots & \sum X_{kt}^2 \end{bmatrix}^{-1} \begin{bmatrix} \sum' Y \\ X'_{1t}Y \\ X'_{2t}Y \\ \vdots \\ X'_{kt}Y \end{bmatrix}$$

نضع العلاقة الأخيرة رقم (09) والتي تمكننا من قياس (b) والذي يمثل شعاع المعلمات الخاصة بالنموذج.

2/ مرحلة تقييم المعلمات المقدرة بالنموذج:

بعد الانتهاء من تقدير القيم الرقمية لمعلمات النموذج يشرع في تقييم المعلمات المقدرة أي تحديد ما إذا كانت هذه المقدرات لها مدلول أو معنى من الناحية الاقتصادية، وما إذا كانت مقبولة من الناحية الإحصائية وتوجد ثلاثة معايير تمكننا من القيام بعملية التقييم وهي:

2-1- المعايير الاقتصادية: تتحدد هذه المعايير من خلال مبادئ النظرية الاقتصادية وتتعلق هذه المعايير من خلال مبادئ النظرية الاقتصادية وتتعلق هذه المعايير بحجم وإشارة المعلمات المقدرة.

2-2- المعايير الإحصائية: وتهدف الاختبارات الإحصائية إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية لمقدرات النموذج ومن أهمها اختبارات المعنوية الفردية واختبارات المعنوية الكلية لمعالم النموذج.

3/ النموذج الخطي المتعدد: $Y_i = \beta_0 + \beta_1\beta_{1i} + \cdots \ldots\ldots\ldots + \beta_K X_{Ki}$

3-1/ اختبارات المعنوية الفردية لمعالم النموذج:

تعتبر العلاقة بين كل المتغيرات المستقلة (X) والمتغير التابع (Y) وبنفس الطريقة التي رأيناها في النموذج الخطي البسيط، بحيث نضع فرضية العدم:

$$\begin{cases} H_0: \beta_0 = \beta_1 = \beta_2 = \cdots = \beta_K = 0. \\ H_1: \exists i: \beta_i \neq 0 \end{cases}$$

❖ **اختبار ستودنت T**: في هذا الاختبار تحسب قيم الموافقة بالنسبة لكل:

$$T_C = \left|\frac{\widehat{\beta_i}}{S_{\widehat{\beta_i}}}\right|$$

ثم نقارن قيمة T_C مع القيمة لدرجة حرية n-k ولمستوى معنوية α ونقبل أو نرفض فرضية العدم H_0 حسب القاعدة التالية:

*-إذا كانت قيمة T_C المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة $\left(T_C > T_{n-K}^{\propto/2}\right)$ فإننا نرفض الفرضية H_0.

*-وإذا كانت قيمة T_C المحسوبة أصغر من القيمة المجدولة $\left(T_C > T_{n-K}^{\alpha/2}\right)$ فإننا نقبل الفرضية H_0 أي أن المتغير المستقل (Xi) لا يؤثر على المتغير التابع (Y) .

3-2/ اختبارات المعنوية الكلية لمعالم النموذج:

❖ **اختبار فيشرFicher** : يتم هذا الاختبار بحساب الإحصائية F وذلك باستعمال العلاقة التالية:

$$F = \frac{R^2/(K-1)}{(1-R^2)/(n-k)}$$

ونقارن قيمة F مع القيم المجدولة لدرجتي حرية$(K-1)$ و$(n-k)$ ولمستوى معنوية α ونقبل أو نرفض H_0 حسب القاعدة التالية:

*- إذا كانت قيمة F المحسوبة أصغر من القيمة المجدولة $F_C > F_{n-K,K-1}^{\alpha/2}$ فإننا نقبل فرضية العدمH_0 .

*-إذا كانت المحسوبة اكبر من المجدولة فإننا نرفض فرضية.

❖ **معامل التحديد(R^2)** : بما أن R^2 هو قياس إجمالي نسبة شرح النموذج من طرف المتغيرات المفسرة يمكن حسابه انطلاقا من الشرطين التاليين:

$$\sum_{i=1}^{n} y_i = \sum_{i=1}^{n} \hat{y}_i = \bar{y} \qquad \sum_{i=1}^{n} e_i = 0$$

نتحصل على ما يلي:

$$\sum_{i=1}^{n} e_i^2 = e'e = y'y\hat{\beta}x'y$$

$$y'y = \hat{\beta}'x'y + e'e$$

$$\text{SCT} = \text{SCE} + \text{SCR}$$

$$R^2 = \frac{\text{SCE}}{\text{SCT}} = \frac{\hat{\beta}x'y}{y'y}$$

$$R^2 = 1 - \frac{\text{SCE}}{\text{SCT}} = 1 - \frac{e'e}{y'y}$$

حيث:

SCT :مجموع المربعات الكلية.

SCE :مجموع المربعات المفسرة.

SCR :مجموع المربعات البواقي.

3-3/ المعايير القياسية: تقوم هذه المعايير بالتأكد من أن الافتراضات التي تقوم عليها المعايير الإحصائية المطابقة للواقع، أي أن هذه المعايير تستخدم في اختبار المعايير الإحصائية، ومن بينها:

4/ اختبار فرضية انعدام الارتباط الذاتي:

1/ اختبار "Durbin–Watson"[1]:

هو من أهم الاختبارات المستخدمة في اكتشاف الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى:

- **شروط الاختبار:**

- يتعين أن لا يحتوي نموذج الانحدار الأصلي على المتغير التابع ذو الفجوة الزمنية متأخرة.
- لابد من أن يكون حجم العينة أكبر من 14 حتى يمكن إجراء الاختبار لأن الجداول الخاصة به تبدأ من n=15.

تنص فرضية العدم في اختبار النموذج الخطي بصدد الارتباط الذاتي على انعدام الارتباط الذاتي بين الأخطاء أي أن معامل الارتباط الخطي بينهما يكون معدوما:

$$\begin{cases} H_0 = \rho = 0 & : \text{فرضية العدم} \\ H_1 = \rho = 0 & : \text{الفرضية البديلة} \end{cases}$$

وللتأكد من وجود الارتباط الذاتي يتم حساب قيمة (DW) كالتالي:

$$DW = \frac{\sum_{i=2}^{n}(e_i - e_{i-1})^2}{\sum_{i=1}^{n} e_i^2} \approx 2(1-\rho)$$

$$\rho = \frac{\sum_{i=2}^{n}(e_i - e_{i-1})}{\sum_{i=1}^{n} e_i^2}$$

إن اختبار DW يأخذ قيمة جدولية دنيا d_l وقيمة جدولية عظمى d_u.

حيث: $0 < DW < 4$ ويأخذ القيمة 2 عند غياب مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء. منه يتم رفض أو قبول $(\rho = 0 : H_0)$ حسب الحالات التالية:

- $0 < DW < d_L$: وجود ارتباط ذاتي موجب.
- $d_u < DW < d_L$: مجال شك في وجود أو عدم وجود ارتباط ذاتي.
- $d_u < DW < 4 - d_1$: عدم وجود ارتباط ذاتي.
- $4 - d_u < DW < 4 - d_L$: مجال شك.
- $d_u < DW < 4$: وجود ارتباط ذاتي سالب.

حيث: D_U : القيم العليا D_L: القيم الدنيا

[1] Daniel L .Rubinfield, **Econometrie Models & Economie Forecast** ,McGraw-Hill Book Co ,1981 ,p548.

ويمكن بناء مخطط لاختبار إحصائية DW التي تنحصر بين 0 و 4 كما يلي:

الشكل رقم (02-01): اختبار DW

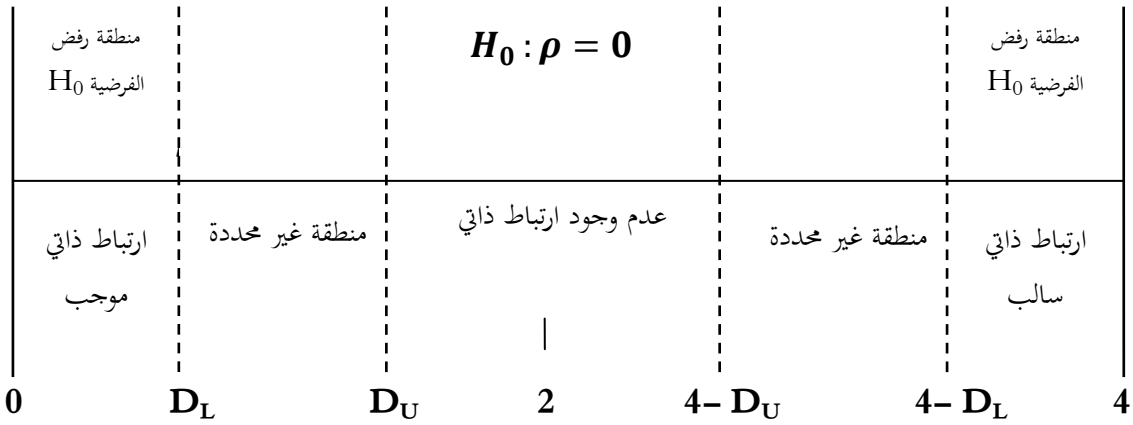

المصدر: مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1998، ط1، ص452.

المبحث الثاني: تحديد متغيرات الدراسة وتحليل النتائج المتوصل إليها.

بعد التطرق للإطار النظري لمجتمع وعينة الدراسة وكذا الأدوات المعتمد عليها في التحليل،سيتم التعرض في هذا المبحث إلى التعريف والتقديم بمتغيرات الدراسة وعرض الدراسة التطبيقية وتحليل النتائج المتوصل إليها عن طريق التحليل والاستنتاج.

المطلب الأول: تحديد متغيرات الدراسة

1) إجمالي الناتج المحلي (سنويا%):

يقاس النمو الاقتصادي عادة باستخدام النسبة المئوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي وتقارن النسبة في سنة معينة مع سابقتها كما يتبين في الجدول رقم (02-01).

الجدول رقم (02-01): تطور إجمالي الناتج المحلي (سنويا%) في الجزائر 2003-2017

السنوات	إجمالي الناتج المحلي (سنويا %)
2003	7,2
2004	4,3
2005	5,9
2006	1,7
2007	3,4
2008	2,4
2009	1,6
2010	3,6
2011	2,9
2012	3,4
2013	2,8
2014	3,8
2015	3,8
2016	3,3
2017	1,7

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي للتنمية البشرية.

يبين الجدول (02-01) أعلاه تطور معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي (سنويا %) في الجزائر خلال الفترة (2003-2017)، حيث نلاحظ خلال الفترة (2003-2005) تمكن الاقتصاد الجزائري من تحقيق معدلات نمو مرتفعة بمتوسط نمو قدره 5.8%، وهذا راجع إلى انتعاش أداء مؤسسات القطاع العام والخاص، أما الفترة (2006-2010) لم يتمكن الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة من تحقيق معدلات نمو كتلك التي حققها خلال الفترة السابقة فقد تراجع خلال كل السنوات تقريبا ليحقق خلال هذه الفترة، متوسط نمو قدره 2.61% وهو أقل من المعدل المسجل خلال الفترة (2003-2017) وهذا بسبب التراجع النسبي في أسعار البترول بالإضافة إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 والتي إن لم تؤثر بصورة مباشرة وكبيرة على الاقتصاد الجزائري لنقص ارتباطه بالمنظومة الاقتصادية العالمية (باستثناء أسعار البترول) إلا أنها أثرت بصورة غير مباشرة بسبب تباطؤ وتيرة نمو الاقتصاد العالمي الذي أدى إلى تراجع الطلب العالمي البترول. وخلال الفترة اللاحقة للأزمة فقد قدر معدل نمو بـ 3.35% ورغم التحسن الطفيف في معدل النمو إلى أنه يعتبر منخفض بالنظر إلى الإمكانيات المسخرة خلال هذه الفترة ويمكن إيعاز ذلك إلى انخفاض أسعار البترول بداية من النصف الثاني من سنة 2014 وتطبيق الجزائر لسياسة التقشف.

2) تطور الفساد في الجزائر وفق مؤشرات قياس الفساد:

تشيد إلى أن عملية قياس الفساد عموما تعتمد على المؤشرات التالية:

2-1/ مؤشر ضبط الفساد الخاص بالبنك الدولي(CC):

يصدر البنك الدولي مؤشر ضبط الفساد وهو مؤشر يوضح وضعية نظام الحكم يتم تجميع عناصره. من مصادر مختلفة ويقيس الإدراكات الحسية للمفاهيم التالية:[1]

- ✓ الفساد بين المسئولين الحكوميين.
- ✓ الفساد كعقبة في وجه الأعمال التجارية.
- ✓ مدى تقديم أموال غير قانونية إلى الرسميين والقضاة.
- ✓ مدى إدراك وجوه الفساد في سلك الخدمة المدنية.

- يصدر البنك مؤشر ضبط الفساد وهو مؤشر يوضح وضعية نظام الحكم في الدول، ويحاول المؤشر قياس الفساد بين المسئولين في الحكومة والأعمال التجارية، ومدى تقديم أموال غير مشروعة للرسميين والقضاء في الدولة ومدى إدراك

[1] مروى محمود عمر، **تحليل اتجاهات الفساد في مصر**، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، العدد2،الجزء (1)،2011، ص 206-207.

وجود الفساد في سلك الخدمة المدنية. حيث كلما كان مؤشر ضبط الفساد كبير كلما كان هناك تحكم في بؤر الفساد [1].

الجدول رقم(02-02) تطور الفساد في الجزائر وفق مؤشر ضبط الفساد(2003-2014).

السنوات	مؤشر ضبط الفساد
2003	-0,66
2004	-0,62
2005	-0,42
2006	-0,48
2007	-0,51
2008	-0,56
2009	-0,54
2010	-0,48
2011	-0,49
2012	-0,47
2013	-0,46
2014	-0,44
2015	-0.42
2016	-0.39
2017	-0.38

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي للتنمية البشرية.

من خلال الجدول رقم (**02-02**) يتضح أن الجزائر لا تزال مصنفة ضمن مجموعة البلدان المتأخرة، في هذا المجال حيث يلاحظ تدهور أداءها سنويا خلال الفترة 2003-2017 كما يشمل التقرير الذي أصدره البك الدولي والذي يعتمد على قياس مدى تورط السياسيين والقضاة وموظفي الحكومة ومسئولي الضرائب والجمارك في قضايا الرشوة والفساد، وقد أوضح تقرير البنك الدولي بأن ضعف المؤسسات العامة في الدولة وغياب الشفافية في الإدارة العامة والمالية وهو ما تسبب في تراجع ترتيب الجزائر على سلم ضبط الفساد.

[1] توهامي محمد رضا، المرجع سبق ذكره، ص256.

2-2/ مؤشر مدركات الفساد(CPI) : Corruption Perception Index

يعمل مؤشر مدركات الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية على تقييم وترتيب الدول، طبقا لدرجة إدراك وجود الفساد بين المسئولين والسياسيين فيها وهو مؤشر مركب يعتمد على بيانات ذات صلة بالفساد ثم جمعها عن طريق استبيانات متخصصة، قامت مؤسسات مختلفة ومستقلة وحسنة السمعة (17) استطلاع رأي قامت به 13 مؤسسة مستقلة منها البنك الدولي، المنتدى الاقتصادي، شركة غالوب... وحتى تدرج أي دولة في مقياس مدركات الفساد لابد أن يحتوي على الأقل 3 موسوعات موثوقة، كما أنه يعكس آراء أصحاب الأعمال، والمحللين من جميع أنحاء العالم و يركز المؤشر على الفساد في القطاع العام ويعرفه سوء استغلال الوظيفة العامة من أجل مصالح الخاصة. ويأخذ قيما بين الصفر والعشرة حيث يشير الفساد المدرك الرقم الصفر إلى أعلى حالة فساد في حين يشير رقم 10 إلى أقل حالة فساد.[1]

الجدول رقم (02-03): ترتيب الجزائر بمؤشر مدركات الفساد 2003-2016.

السنوات	الترتيب	عدد الدول	المؤشر
2003	88	133	2,6
2004	97	146	2,7
2005	97	158	2,8
2006	84	163	3,1
2007	92	180	3
2008	99	180	3,2
2009	111	180	2,8
2010	105	178	2,9
2011	112	176	2,9
2012	105	177	3,4
2013	94	177	3,6
2014	100	177	3,6
2015	88	167	3,5
2016	108	176	3,2

المصدر: انظر الموقع التالي:

www.transparney.org/new/feature/cooruption-perceptionINDEX-2016

[1] منظمة الشفافية الدولية، تقرير مؤشر مدركات الفساد للتفصيل الاطلاع على الموقع التالي:
www.transparney.org/new/feature/cooruption-perceptionINDEX-2016

يتضح من الجدول أعلاه أن أحسن ترتيب للجزائر في هذا المؤشر في سنة 2003 ، 2015، 2016 حيث نلاحظ أن نسبة الفساد كانت مستقرة في فترة 2003 إلى 2008 ولكنها شهدت ارتفاع كبير في السنوات الأخيرة وهذا راجع إلى تفشي مظاهر الفساد كالرشوة والتهريب وغسيل الأموال.

المطلب الثاني: تقديم وتحليل النتائج المتوصل إليها.

بعد التطرق للجانب النظري لتقديم نموذج الانحدار المتعدد وطرق تقديره، سيتم التعرض في هذا المطلب إلى التطبيق الفعلي للعلاقة بين مؤشرات الفساد الاقتصادي و مؤشر النمو الاقتصادي من خلال بناء النموذج ثم تقديره.

1/ بناء النموذج وتحديد معطياته:

1-1/ بناء النموذج:

في إطار القيام بالدراسة التطبيقية تم جمع المعطيات والإحصائيات الخاصة بالظاهرة المدروسة للفترة (2003-2017) من خلال البيانات المنشورة من طرف:

- ❖ الموقع الإلكتروني للبنك الدولي.
- ❖ والموقع الالكتروني لمنظمة الشفافية العالمية.

وبناءا على موضوع الدراسة وعلى ما تم التطرق إليه من نماذج رياضية في الدراسات الاقتصادية المفسرة للفساد الاقتصادي وعلاقته بالنمو الاقتصادي فقد انحصرت تلك المعطيات في كل من:

- **المتغير التابع:**

❖ الناتج الداخلي الخام PIB : هو مجموع ما ينتج خلال فترة زمنية معينة من سلع و خدمات في الداخل بغض النظر عن ملكية وسائل الإنتاج (مملوكة للمواطنين أو الأجانب) أي المعيار هو المكان، و يمكن التوصل الي تحديد مستوى الناتج المحلي الخام و يحسب كما يلي :

الناتج المحلي الخام = الناتج الوطني الخام– إنتاج الوطنيين في الخارج +إنتاج غير الوطنيين في الداخل .

- **المتغيرات المستقلة:**

❖ مدركات الفساد CPI:هو مؤشر يقيس درجة إدراك الفساد الموجود في أوساط المسئولين في القطاع العام.

❖ مؤشر ضبط الفساد CC: هو مؤشر يقيس مدى تأثير الفساد علي اقتصاد البلاد كما يقيس المؤشر مدى تورط المسئولين السياسيين في ممارسة الفساد.

حيث أن التوظيف القياسي لعلاقة الفساد الاقتصادي بالنمو الاقتصادي في دراستنا سوف يركز على المعادلة التالية: $PIB = f(CPI, CCI)$

حيث أن:

PIB: يمثل الناتج الداخلي الخام للتعبير عن النمو الاقتصادي **Gross domestic product**

CPI: يمثل مدركات الفساد الاقتصادي **corruption perceptions index**

CC: يمثل مؤشر ضبط الفساد **corruption control index**.

1-2/ تحليل معطيات الدراسة:

من أجل تحديد العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي سوف يتم تحديد المعطيات التي يتضمنها الجدول التالي:

الجدول رقم (02-04): المعطيات المستخدمة في الدراسة.

السنوات	PIB	CPI	CC
2003	3920.66	2.6	-0.61
2004	4089.32	2.7	-0.60
2005	4330.91	2.8	-0.42
2006	4403.86	3.1	-0.39
2007	4552.40	3.0	-0.47
2008	4659.84	3.2	-0.44
2009	4735.90	2.8	-0.49
2010	4908.01	2.9	-0.51
2011	5049.94	2.9	-0.48
2012	5220.37	3.4	-0.46
2013	5364.85	3.6	-0.44
2014	5568.13	3.6	-0.44
2015	5777.68	3.5	-0.42
2016	5968.35	3.2	-0.39
2017	6069.81	3.3	-0.38

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المصادر التالية:

- **تقارير المنظمة العالمية للشفافية؛**
- **البيانات المنشورة من طرف البنك الدولي.**

سيتم التعرض فيما يلي التمثيل البياني للمتغيرات المدروسة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(02-02): التمثيل البياني لسلسلة الناتج الداخلي الخام PIB.

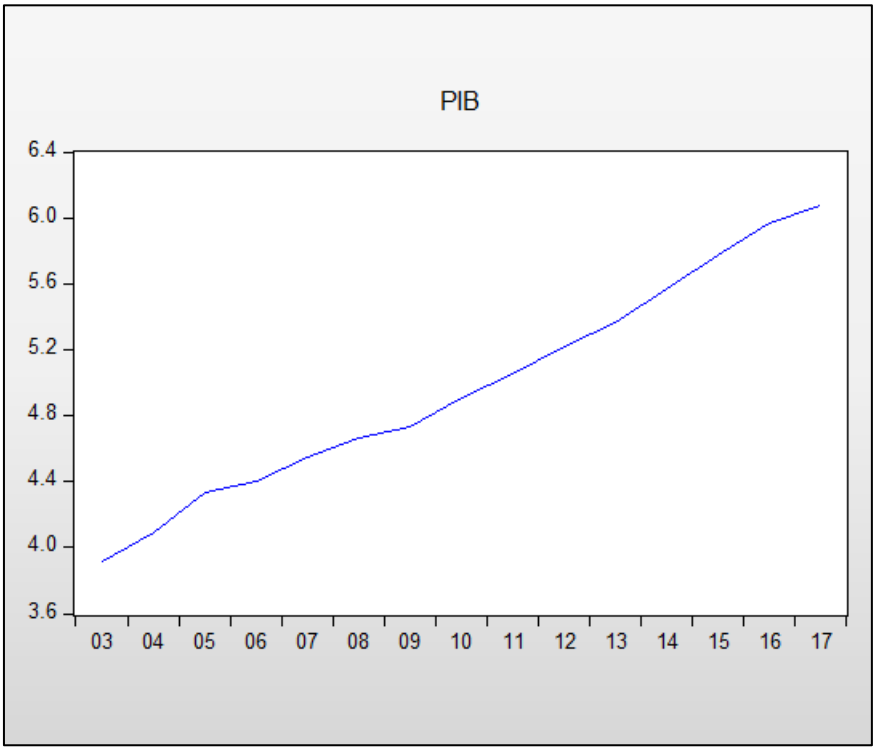

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج Eviews10.

من خلال الشكل رقم (02-02) يتضح أن تطور إجمالي الناتج الداخلي الخام PIB في تزايد مستمر حيث نلاحظ في الفترة من 2003 إلي 2017 عرف معدل نمو الناتج الحقيقي تحسننا ملحوظا و يرجع ذلك إلى تدخل الدولة نتيجة لأوضاع السابقة إلى تحفيز النمو الاقتصادي عبر تبنيها برامج للإنعاش الاقتصادي يعتمد على تدعيم الهياكل القاعدية ووسائل الاتصال، إضافة إلى ارتفاع أسعار البترول كل هذه العوامل ساهمت في رفع من معدلات النمو الاقتصادي .

الشكل رقم (02-03): التمثيل البياني لسلسلة مدركات الفساد CPI.

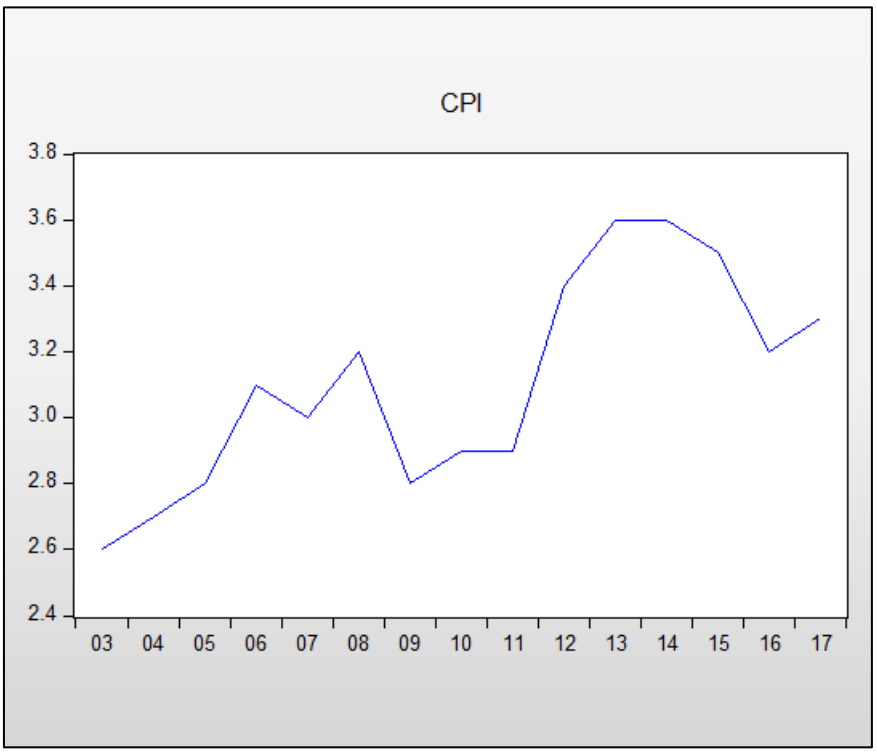

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews10.

يتضح من خلال الشكل رقم (02-03) أن الجزائر في 2003 تحصلت على درجة سيئة قدرت بـ 2.6 وهذا راجع إلى تفشي الرشوة والفساد، ثم عرفت تحسن طفيف في درجة الفساد من 2004 إلى 2006 ويرجع ذلك إلى الإجراءات القانونية التي اتخذتها الحكومة الجزائرية على حسب مع تنص عليه اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وفي سنة 2007 و2008 تجاوزت مؤشر درجته 3 وهذه الوضعية سمحت لها الخروج من القائمة السوداء التي تضمن مجموعة البلدان الأكثر فسادا في العالم.

ومن سنة 2009 إلى 2011 تراجعت هذا المؤشر بشكل كبير، حيث أصبحت ترتب من أكثر الدول فسادا في العالم، واستقر مؤشر الفساد في 3.6 ما بين سنة 2012 إلى 2017. ومازالت الجزائر غير مشرفة من حيث الشفافية والنزاهة وهو ما يعني أن الجزائر تشجع على الفساد والرشوة وإقصاء المنافسة.

الشكل رقم (02-04): التمثيل البياني لسلسلة مؤشر ضبط الفسادCC .

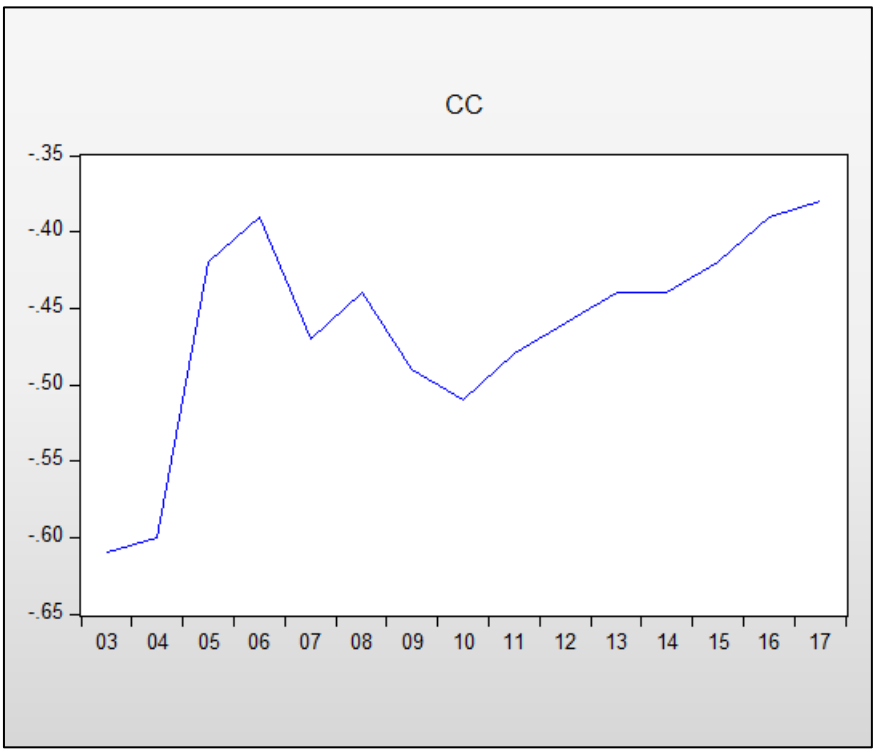

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews10.

يتضح من الشكل رقم (02-04) تذبذب في أداء مؤشر ضبط الفساد خلال الفترة 2003-2017 بسبب ضعف المؤسسات العامة في الدولة وغياب الشفافية في الإدارة العامة والمالية، وعدم نجاعة سياسة الردع بالنسبة لقضايا الفساد وغياب النظام القضائي المستقل، بالإضافة إلى عدم فعالية وجدوى الإصلاحات التي تقوم بها الحكومة والتي تسبب في تراجع ترتيب الجزائر على سلم ضبط الفساد.

1-3/ الإحصاءات الوصفية للدراسة:

يمثل الجدول رقم (02-05) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة:

الجدول رقم (02-05): الإحصاءات الوصفية لبيانات الدراسة للفترة (2003-2017).

الإحصاءات الوصفية	PIB	CPI	CC
عدد المشاهدات	15	15	15
المتوسط الحسابي	4.90	3.10	- 0.44
أعلى قيمة	6.06	3.60	-0.38
أدنى قيمة	3.92	2.60	-0.61
الانحراف المعياري δ	0.67	0.32	0.06
الالتواء	0.15	0.13	0.99
التفرطح	1.90	1.79	3.19
Jarque-Bera	0.81	0.94	2.49
الاحتمال لإحصائية J-B	0.66	0.62	0.28

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

يوضح الجدول أن متوسط الناتج الداخلي الخام PIB كان (4.90) بانحراف معياري قدره (0.67)، وقد بلغ أعلى قيمة للناتج الداخلي الخام (6.06)، في حين أن أدنى قيمة لناتج الداخلي الخام كان (3.92).

وبالنسبة لمتغير مدركات الفساد، فقد بلغ المتوسط قيمة (3.10) بانحراف معياري قدره (0.32)، وقد بلغ أعلى قيمة له بـ (3.60)، في حين أن أدنى قيمة لمدركات الفساد كان (2.60).

أما مؤشر ضبط الفساد فقد كان متوسط يبلغ قيمة (0.44 -) بانحراف معياري قدره (0.06)، وقد بلغ أعلى قيمة له بـ (0.38-)، في حين أن أدنى قيمة لمؤشر ضبط الفساد كان (0.61-).

كما يظهر من خلال الجدول أعلاه أن قيم معامل الالتواء تختلف عن الصفر، فكلها موجبة، ما يعني أن قيما كثيرة من البيانات تكون أقل من متوسطها الحسابي.

في حين أن قيمة معامل التفلطح لمتغيرات الدراسة، كان أقل من 3، ما يدل على أن شكل التوزيع لكل سلسلة من السلاسل المدروسة مفرطح، باستثناء سلسلة مؤشر ضبط الفساد فقد كان معامل التفرطح قريب من 3 ما يدل على أن شكل التوزيع طبيعي.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (02-05) أن قيمة مستوى المعنوية لإحصائية اختبار Jarque-Bera بلغت قيم أكبر من مستوى المعنوية 5% وعليه نستدل بأن سلاسل المتغيرات المدروسة تتبع التوزيع الطبيعي، وهذا يتفق مع النتيجة التي تم التوصل إليها من تحليل الالتواء والتفلطح.

1-4/ دراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة:

فيما يلي يتم تمثيل الشكل الانتشاري للعلاقة بين مدركات الفساد ومؤشر ضبط الفساد من جهة والناتج الداخلي الخام من جهة أخرى كل على حدة.

- **علاقة PIB مع CPI:**

الشكل رقم (02-05): يمثل الشكل الانتشاري للعلاقة بين PIB وCPI.

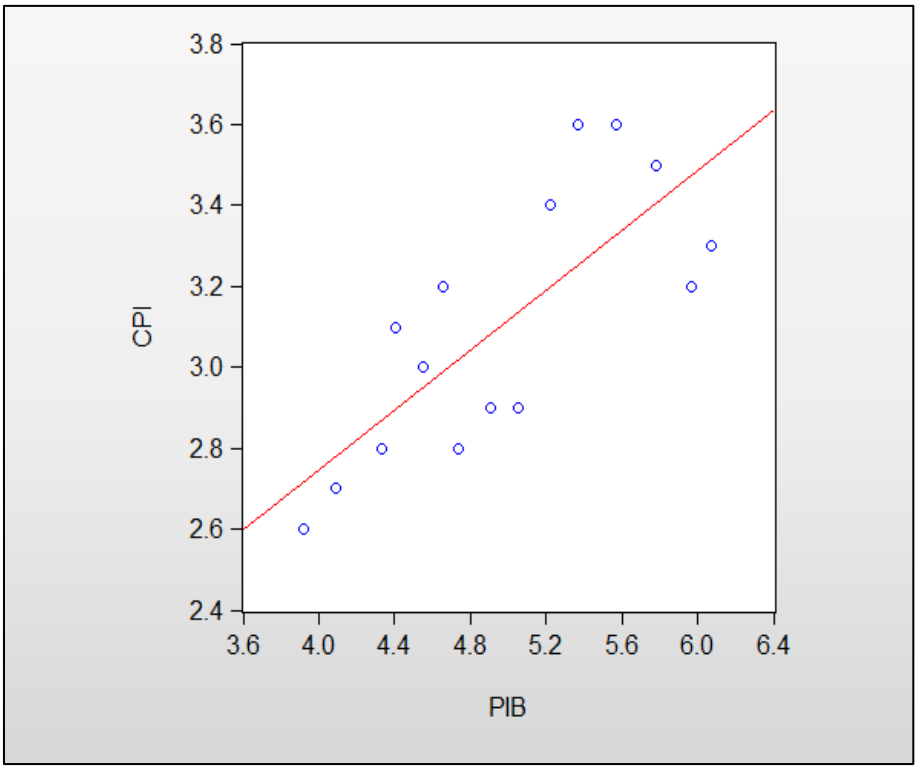

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews10.

يلاحظ من خلال الشكل الانتشار الموضح في الشكل رقم (02-05) أن العلاقة بين الناتج الداخلي الخام PIB ومدركات الفساد CPI علاقة طردية موجبة . أي هناك علاقة تكاملية بين مؤشر مدركات الفساد و الناتج الداخلي الخام أي كلما زاد أحدهما زاد الآخر، بمعنى أن الزيادة الناتج الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي تعني وجود مساحة قليلة من وجود بؤر فساد في قطاعات الاقتصاد المختلفة.

- علاقة PIB وCC:

الشكل رقم (02-06): يمثل الشكل الانتشاري للعلاقة بين PIB وCC.

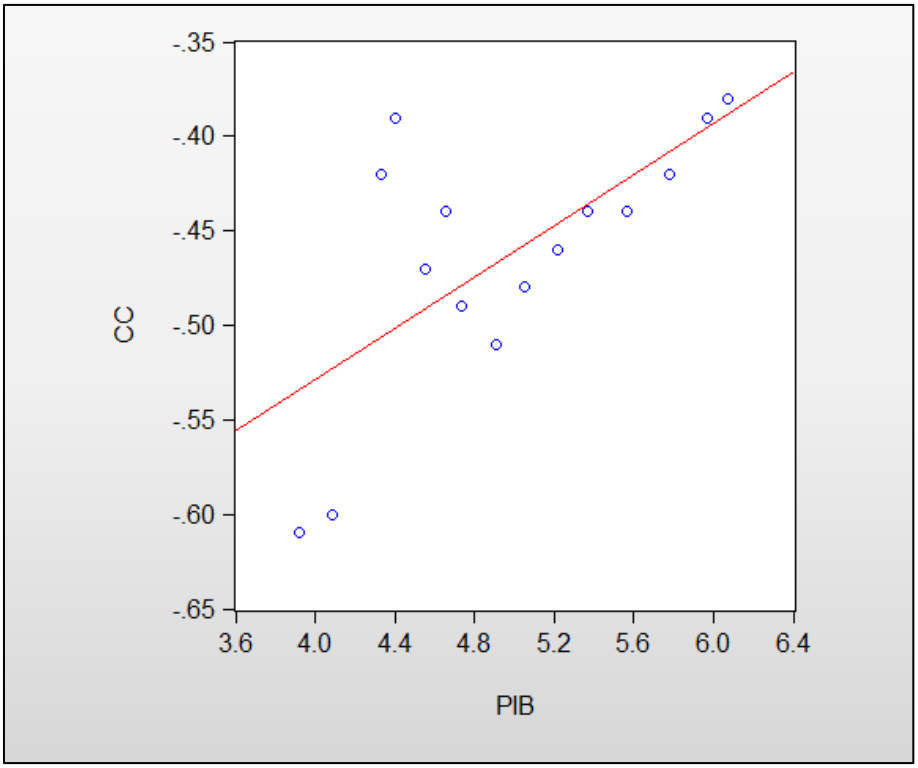

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews10.

يلاحظ من خلال الشكل الانتشار الموضح في الشكل رقم (02-06) أن العلاقة بين الناتج الداخلي الخام PIB ومؤشر ضبط الفساد CC علاقة طردية موجبة. وبشكل عام يظهر شكل الانتشار (شكل رقم 04-02) التقارب في النقاط وهو دليل على أن العلاقة التي تربط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة خلال الفترة (2003-2017) جيدة أما شكل الانتشار فهو يتجه للأعلى وهذا يدل على أن العلاقة بين المتغيرات المستقلة ومتغير التابع علاقة طردية.

2/ تقدير نموذج الدراسة:

يتضح أن السلاسل المدروسة على شكل أسي، أي أنها غير خطية، ومن أجل إرجاعها خطية، ولتحقيق بعض التجانس في أحجام الأرقام الإحصائية المستخدمة في الدراسة، ولأجل استبعاد تأثير الاتجاه العام (Trend) من التقلبات الدورية للمتغيرات، حولت البيانات الأصلية للنموذج المدروس إلى اللوغاريتم، حيث تم تمثيلها في الشكل الموالي:

الشكل رقم (02-07): يمثل المنحنيات البيانية للسلاسل المدروسة بعد إدخال اللوغاريتم.

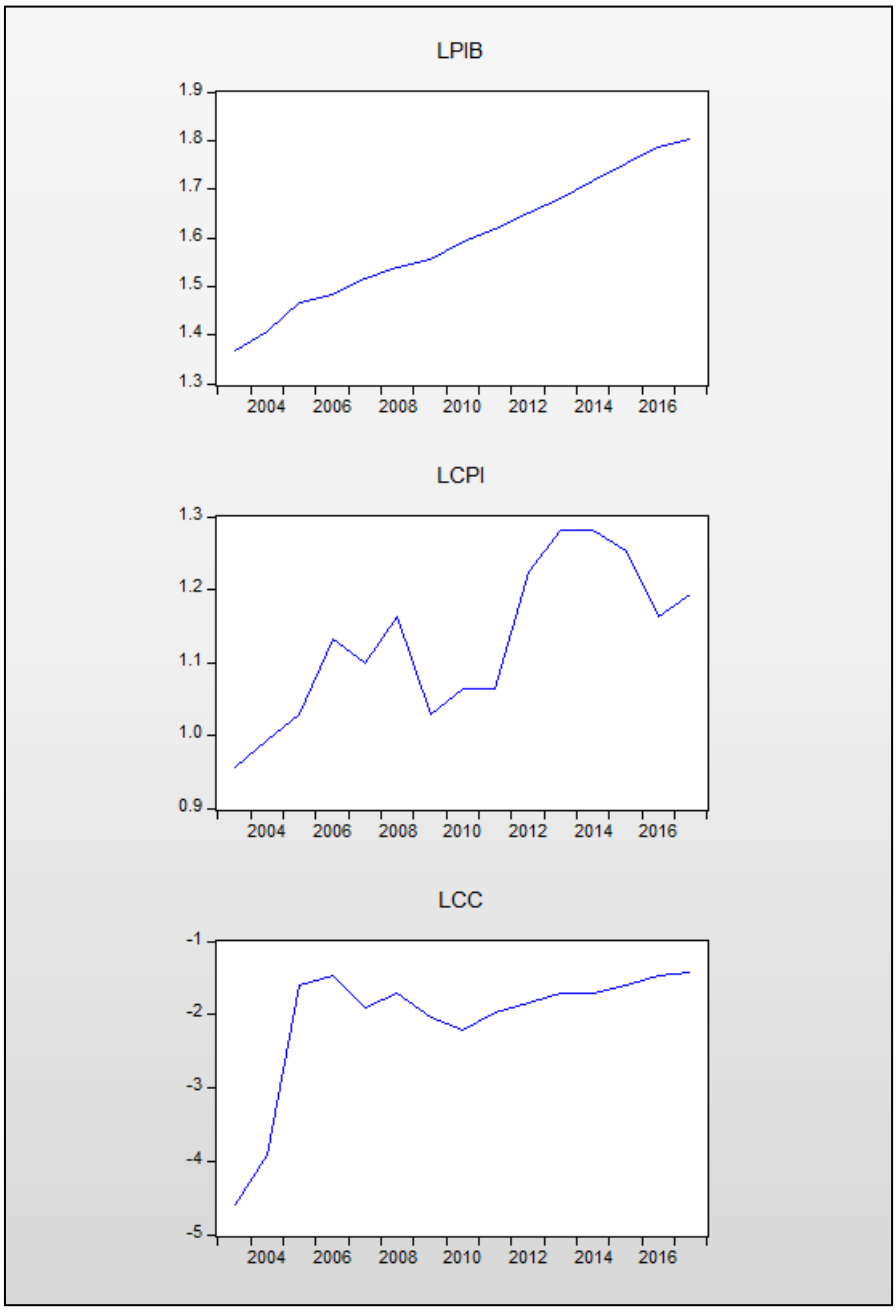

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews10.

بعد دراسة تطور متغيرات النموذج سيتم تقدير النموذج التالي:

$$Log(PIB_t) = \beta_0 + \beta_1 Log(CPI_t) + \beta_2 Log(CC_t) + \varepsilon_t$$

β_0: يمثل الثابت.

β_1، β_2: يمثل معاملات المتغيرات المستقلة.

$Log(PIB_t)$: لوغاريتم المتغير التابع، $Log(CPI_t)$، $Log(CC_t)$: لوغاريتم المتغيرات المستقلة.

ε_t: حد الخطأ العشوائي.

وذلك بتطبيق طريقة المربعات الصغرى باستخدام برنامجEviews10، وبعد إدخال اللوغاريتم على البيانات وتقدير الدالة تحصلنا على النتائج الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(02-06): نتائج تقدير نموذج الدراسة.

Dependent Variable: LPIB
Method: Least Squares
Date: 03/21/19 Time: 17:20
Sample (adjusted): 2003 2016
Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	28.42103	0.352712	80.57867	0.0000
LCPI	0.765830	0.271621	2.819485	0.0167
LCC	0.032768	0.031122	1.052884	0.3150

R-squared	0.672701	Mean dependent var	29.21194
Adjusted R-squared	0.613192	S.D. dependent var	0.127919
S.E. of regression	0.079558	Akaike info criterion	-2.037256
Sum squared resid	0.069624	Schwarz criterion	-1.900315
Log likelihood	17.26079	Hannan-Quinn criter.	-2.049933
F-statistic	11.30420	Durbin-Watson stat	0.759482
Prob(F-statistic)	0.002149		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews10.

بناء على هذه النتائج يمكن صياغة نموذج الانحدار الخطي مع افتراض صحة الفرضيات المتعلقة بطريقة المربعات الصغرى كما يلي:

$$\widehat{Log(PIB_t)} = 28.42 + 0.76\ \widehat{Log(CPI_t)} + 0.03\ \widehat{Log(CCI_t)} + e_t$$

$t - stedent$	80.57	2.81	1.05
$Prob$	(0.0000)	(0.0 167)	(0.3150)

$R^2 = 0.6727$ $\overline{R^2} = 0.6131$ $SSE = 0.0696$ $N = 15$

$F - Statistic = 11.3042$ $Prob(F - statistic) = 0.0021$

كما أن هناك ارتباط قوي بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وهذا ما يظهره الجدول التالي:

جدول رقم (02-07): يمثل معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة.

Correlation			
	LPIB	LCPI	LCC
LPIB	1.000000	0.786999	0.669792
LCPI	0.786999	1.000000	0.665443
LCC	0.669792	0.665443	1.000000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews10.

3/ الدراسة الاقتصادية والإحصائية والقياسية للنموذج المقدر:

لدراسة مدى صلاحية النموذج القياسية المقدر والخاص بتأثير الفساد على النمو الاقتصادي للجزائر خلال الفترة: 2003-2017، لابد من إجراء مجموعة من الاختبارات لمعرفة مدى صلاحية النموذج من الناحية الاقتصادية ومدى صلاحيته من الناحية الإحصائية. وذلك بالاعتماد على بيانات الجدول أعلاه.

1.3. الدراسة الاقتصادية:

من خلال الجدول أعلاه الخاص بالنموذج المقدر سيتم اختبار النموذج من خلال معنوية المعالم باستخدام إحصائية ستودنت T واختبار المعنوية الكلية للنموذج باستخدام إحصائية فيشر F ومعامل التحديد R^2 كما يلي:

- وجود علاقة طردية بين المتغير التابع (الناتج الداخلي الخام PIB) والمتغيرات المفسرة (مدركات الفساد CPI ومؤشر ضبط الفساد CC) وهذا ما يظهره معلمات النموذج المقدرة

2.3. الدراسة الإحصائية:

يوجد نوعين من الاختبارات الإحصائية هما:

- اختبار كل معلمة من معلمات النموذج على حدى: يتم استخدام اختبار (t-Student) لمعرفة معنوية المعالم المقدرة.
- اختبار معنوية الثابت β_0:

الفرضيات:

فرضية العدم $H_0: \beta_0 = 0$

الفرضية البديلة $H_1: \beta_0 \neq 0$

يتم مقارنة القيمة المحسوبة t_{cal} والمقدرة بـ (80.57) مع القيمة المجدولة t_{cal} حيث يتم استخراجها من جدول ستودنت، عند معنوية 5%، وبدرجة حرية (15-2)* كما يلي:

$$t_{n-k}^{\alpha/2} = t_{15-2}^{0.05/2} = t_{13}^{0.05/2} = 2.160 < t_{cal} = 80.57$$

يلاحظ أن القيمة المحسوبة t_{cal} أكبر من القيمة المجدولة t_{tab} أي: $t_{cal} > t_{tab}$، كما أن الاحتمال$0.05 > Prob_{\beta_0} = 0.0000$ ، ومنه نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 أي أن β_0 لها معنوية إحصائية.

- اختبار معنوية معامل متغيرة مدركات الفساد β_1:

الفرضيات: $\begin{cases} H_0: \beta_1 = 0 & \text{فرضية العدم} \\ H_1: \beta_1 \neq 0 & \text{الفرضية البديلة} \end{cases}$

يتم مقارنة القيمة المحسوبة t_{cal} والمقدرة بـ (2.81) مع القيمة المجدولة t_{cal} حيث يتم استخراجها من جدول فيشر، عند معنوية 5%، وبدرجة حرية (2, 12)* كما يلي:

$$t_{n-k}^{\alpha/2} = t_{15-2}^{0.05/2} = t_{13}^{0.05/2} = 2.160 < t_{cal} = 2.81$$

يلاحظ أن القيمة المحسوبة t_{cal} أكبر من القيمة المجدولة t_{tab} أي: $t_{cal} > t_{tab}$، كما أن الاحتمال $0.05 > Prob_{\beta_1} = 0.0167$ ، ومنه رفض فرضية العدم H_0 ونقبول الفرضية البديلة H_1 أي أن β_1 لها معنوية إحصائية.

- اختبار معنوية معامل متغيرة مؤشر ضبط الفساد β_2:

الفرضيات: $\begin{cases} H_0: \beta_2 = 0 & \text{فرضية العدم} \\ H_1: \beta_2 \neq 0 & \text{الفرضية البديلة} \end{cases}$

يتم مقارنة القيمة المحسوبة t_{cal} والمقدرة بـ (1.05) مع القيمة المجدولة t_{tab} حيث يتم استخراجها من جدول فيشر، عند معنوية 5%، وبدرجة حرية (2, 12)* كما يلي:

$$t_{n-k}^{\alpha/2} = t_{15-2}^{0.05/2} = t_{13}^{0.05/2} = 2.160 > t_{cal} = 1.05$$

* انظر الملحق رقم (01).
* انظر الملحق رقم (01).
* انظر الملحق رقم (01).

يلاحظ أن القيمة المحسوبة t_{cal} أقل من القيمة المجدولة t_{tab} أي: $t_{cal} < t_{tab}$، كما أن الاحتمال $Prob_{\beta_2} = 0.3150 > 0.05$ ، ومنه قبول فرضية العدم H_0 ورفض الفرضية البديلة H_1 أي أن β_2 ليست لها معنوية إحصائية.

- **اختبار المعنوية الكلية للنموذج:**

- **معامل التحديد (R^2):**

يقدر معامل التحديد بـ $(R^2 = 0.6727)$ والذي يدل على أن 67.27% من التغير الناتج مفسر من قبل المتغيرات المستقلة، وهذا ما يدل على أن هناك ارتباط قوي بين مدركات الفساد ومؤشر ضبط الفساد من جهة والناتج الداخلي الخام من جهة أخرى، أما الباقي 32.73% عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج.

- **إحصائية فيشر (F):**

يهدف هذا الاختبار إلى دراسة معنوية الانحدار ككل من خلال الفرضيتين التاليتين:

$$\begin{cases} H_0: \beta_0 = \beta_1 = \beta_2 = 0 & \text{فرضية العدم} \\ H_1: \beta_0 \neq \beta_1 \neq \beta_2 \neq 0 & \text{الفرضية البديلة} \end{cases}$$

يتم مقارنة القيمة المحسوبة F_{cal} والمقدرة بـ (11.52) مع القيمة المجدولة F_{cal} حيث يتم استخراجها من جدول فيشر، عند معنوية 5%، وبدرجة حرية [*] (2, 12) كما يلي:

$$F_{n-k-1}^{k} = F_{15-2-1}^{2} = F_{12}^{2} = 3.88 < F_{cal} = 11.52$$

ومنه يلاحظ أن القيمة المحسوبة F_{cal} أكبر من القيمة المجدولة F_{tab}، وعليه نرفض فرضية العدم والتي تنص على أن المتغيرات المستقلة مساوية للصفر، ونقبل بالفرضية البديلة والتي مفادها أنه يوجد على الأقل متغير واحد لا يساوي الصفر، ما يدل على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وهذا يعني أن النموذج ككل له معنوية إحصائية.

3-3/ الدراسة القياسية:

- **اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:**

يعتبر اختبار دربن واتسون DW من أهم الاختبارات الشائعة للكشف عن الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى بين الأخطاء المقدرة والشكل التالي يوضح مناطق قبول أو رفض اختبار DW.

[*] انظر الملحق رقم (02).

يقوم اختبار DW على فرضيتين أساسيتين هما:

$$\begin{cases} H_0: \rho = 0 & \text{فرضية العدم (انعدام الارتباط الذاتي)} \\ H_1: \rho \neq 0 & \text{الفرضية البديلة (وجود الارتباط الذاتي)} \end{cases}$$

إن هذا الاختبار يعتمد على إحصائية ديربين واتسون، وذلك بتحديد الحد الأدنى والحد الأعلى عند مستوى معنوية 5% وعدد المتغيرات المفسرة في النموذج والتي تعادل 2 وبالأخذ بعين الاعتبار عدد المشاهدات 15 فنجد:*

$$du = 0.95 \qquad dl = 1.54$$

واللتين تحددان بين 0 و4 ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(02-08): مناطق القبول والرفض لاختبار Durbin-Waston.

0	$DW = 0.75$	$dl = 0.95$	$du = 1.54$	2	$4 - du = 2.46$	$4 - dl = 3.05$	4
ارتباط ذاتي موجب		منطقة الشك	عدم وجود ارتباط ذاتي		منطقة الشك	ارتباط ذاتي سالب	

0	0.75	0.95	1.54	2	2.46	3.05	4
ارتباط ذاتي موجب		منطقة الشك	عدم وجود ارتباط ذاتي		منطقة الشك	ارتباط ذاتي سالب	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews10.

وبالاعتماد على الشكل رقم (02-08) يلاحظ أنه يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء أي عدم قبول فرضية العدم وذلك أن الإحصائية DW=0.7594 أي في منطقة وجود ارتباط موجب بين الأخطاء.

4/ تقدير النموذج بعد إجراء تعديلات:

وبما أن النموذج من الناحية القياسية غير صحيح سوف نعالج مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء بإدخال فترة إبطاء للمتغير التابع، وحذف المتغير مؤشر ضبط الفساد CC لعدم معنويتها، وإعادة التقدير تحصلنا على النموذج التالي من خلال الجدول رقم (02-08).

* انظر الملحق رقم (03).

الجدول رقم (02-08): تقدير النموذج بعد معالجة المشاكل.

Dependent Variable: LPIB
Method: Least Squares
Date: 03/25/19 Time: 16:08
Sample (adjusted): 2004 2017
Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.988795	1.025797	0.963928	0.3558
LCPI	0.009404	0.048054	0.195705	0.8484
LPIB(-1)	0.966852	0.036460	26.51845	0.0000

R-squared	0.992797	Mean dependent var	29.24316
Adjusted R-squared	0.991487	S.D. dependent var	0.124796
S.E. of regression	0.011515	Akaike info criterion	-5.903008
Sum squared resid	0.001458	Schwarz criterion	-5.766067
Log likelihood	44.32105	Hannan-Quinn criter.	-5.915684
F-statistic	758.0238	Durbin-Watson stat	2.108061
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews10.

بناء على هذه النتائج يمكن صياغة نموذج الانحدار الخطي مع افتراض صحة الفرضيات المتعلقة بطريقة المربعات الصغرى كما يلي:

$$\widehat{Log(PIB_t)} = 0.98 + 0.009\widehat{Log(CPI_t)} + 0.96\widehat{Log(PIB_{t-1})} + e_t$$

$t - stedent$	0.96	0.19	26.51
$Prob$	(0.3558)	(0.8484)	(0.0000)

$R^2 = 0.9927 \overline{R^2} = 0.9914 \quad SSE = 0.0014 \quad N = 15$

$F - Statistic = 758.0238 \quad Prob(F - statistic) = 0.0000$

4-1/ الدراسة الاقتصادية والإحصائية والقياسية للنموذج المقدر:

لدراسة مدى صلاحية النموذج القياسية المقدر والخاص بتأثير الفساد على النمو الاقتصادي للجزائر خلال الفترة: 2003-2017، لابد من إجراء مجموعة من الاختبارات لمعرفة مدى صلاحية النموذج من الناحية الاقتصادية ومدى صلاحيته من الناحية الإحصائية. وذلك بالاعتماد على بيانات الجدول أعلاه.

أ/ الدراسة الاقتصادية:

من خلال الجدول أعلاه الخاص بالنموذج المقدر سيتم اختبار النموذج من خلال معنوية المعالم باستخدام إحصائية ستودنت T واختبار المعنوية الكلية للنموذج باستخدام إحصائية فيشر F ومعامل التحديد R^2 كما يلي:

- وجود علاقة طردية بين المتغير التابع (الناتج الداخلي الخام PIB) والمتغيرات المفسرة (مدركات الفساد CPI) وهذا ما يظهره معلمات النموذج المقدرة.

ب/ الدراسة الإحصائية:

يوجد نوعين من الاختبارات الإحصائية هما:

- اختبار كل معلمة من معلمات النموذج على حدى: يتم استخدام اختبار (t-Student) لمعرفة معنوية المعالم المقدرة.
  - اختبار معنوية الثابت β_0:

الفرضيات:

$$\begin{cases} H_0: \beta_0 = 0 & \text{فرضية العدم} \\ H_1: \beta_0 \neq 0 & \text{الفرضية البديلة} \end{cases}$$

يتم مقارنة القيمة المحسوبة t_{cal} والمقدرة بـ (0.96) مع القيمة المجدولة t_{tab} حيث يتم استخراجها من جدول ستودنت، عند معنوية 5%، وبدرجة حرية (15-2)* كما يلي:

$$t_{n-k}^{\alpha/2} = t_{15-2}^{0.05/2} = t_{13}^{0.05/2} = 2.160 > t_{cal} = 0.96$$

نلاحظ أن القيمة المحسوبة t_{cal} من القيمة المجدولة t_{tab} أي: $t_{cal} < t_{tab}$، كما أن الاحتمال $Prob_{\beta_0} = 0.3558 > 0.05$ ، ومنه تم قبول فرضية العدم H_0 ورفض الفرضية البديلة H_1 أي أن β_0 ليس لها معنوية إحصائية.

* انظر الملحق رقم (01).

- اختبار معنوية معامل متغيرة مدركات الفساد β_1:

الفرضيات: $\begin{cases} H_0: \beta_1 = 0 & \text{فرضية العدم} \\ H_1: \beta_1 \neq 0 & \text{الفرضية البديلة} \end{cases}$

يتم مقارنة القيمة المحسوبة t_{cal} والمقدرة بـ (0.19) مع القيمة المجدولة t_{tab} حيث يتم استخراجها من جدول فيشر، عند معنوية 5%، وبدرجة حرية [*](2, 12)كما يلي:

$$t_{n-k}^{\alpha/2} = t_{15-2}^{0.05/2} = t_{13}^{0.05/2} = 2.160 > t_{cal} = 0.19$$

يلاحظ أن القيمة المحسوبة t_{cal} أقل من القيمة المجدولة t_{tab} أي: $t_{cal} < t_{tab}$، كما أن الاحتمال $Prob_{\beta_1} = 0.8484 > 0.05$ ، ومنه تم قبول فرضية العدم H_0 ورفض الفرضية البديلة H_1 أي أن β_1ليس لها معنوية إحصائية.

- اختبار معنوية معامل متغيرة الناتج الداخلي الخام مؤخر بفترة β_2:

الفرضيات: $\begin{cases} H_0: \beta_2 = 0 & \text{فرضية العدم} \\ H_1: \beta_2 \neq 0 & \text{الفرضية البديلة} \end{cases}$

يتم مقارنة القيمة المحسوبة t_{cal} والمقدرة بـ (26.51) مع القيمة المجدولة t_{tab} حيث يتم استخراجها من جدول فيشر، عند معنوية 5%، وبدرجة حرية [*](2, 12)كما يلي:

$$t_{n-k}^{\alpha/2} = t_{15-2}^{0.05/2} = t_{13}^{0.05/2} = 2.160 < t_{cal} = 26.51$$

يلاحظ أن القيمة المحسوبة t_{cal} أكبر من القيمة المجدولة t_{tab} أي: $t_{cal} > t_{tab}$، كما أن الاحتمال $Prob_{\beta_2} = 0.0000 < 0.05$ ، ومنه تم رفض فرضية العدم H_0 وقبول الفرضية البديلة H_1 أي أن β_2 لها معنوية إحصائية.

[*] انظر الملحق رقم (01).

[*] انظر الملحق رقم (01).

- **اختبار المعنوية الكلية للنموذج:**

- **معامل التحديد (R^2):**

يقدر معامل التحديد بـ ($R^2 = 0.9927$) والذي يدل على أن 99.27% من التغير الناتج مفسر من قبل المتغيرات المستقلة، وهذا ما يدل على أن هناك ارتباط قوي بين مدركات الفساد ومؤشر ضبط الفساد من جهة والناتج الداخلي الخام من جهة أخرى، أما الباقي 0.73% عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج.

- **إحصائية فيشر (F):**

يهدف هذا الاختبار إلى دراسة معنوية الانحدار ككل من خلال الفرضيتين التاليتين:

$$\begin{cases} H_0: \beta_0 = \beta_1 = \beta_2 = 0 & \text{فرضية العدم} \\ H_1: \beta_0 \neq \beta_1 \neq \beta_2 \neq 0 & \text{الفرضية البديلة} \end{cases}$$

يتم مقارنة القيمة المحسوبة F_{cal} والمقدرة بـ (758.02) مع القيمة المجدولة F_{cal} حيث يتم استخراجها من جدول فيشر، عند معنوية 5%، وبدرجة حرية [*] (2, 12) كما يلي:

$$F_{n-k-1}^{k} = F_{15-2-1}^{2} = F_{12}^{2} = 3.88 < F_{cal} = 758.02$$

ومنه يلاحظ أن القيمة المحسوبة F_{cal} أكبر من القيمة المجدولة F_{tab}، وعليه يتم رفض فرضية العدم والتي تنص على أن المتغيرات المستقلة مساوية للصفر، وقبول بالفرضية البديلة والتي مفادها أنه يوجد على الأقل متغير واحد لا يساوي الصفر، ما يدل على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وهذا يعني أن النموذج ككل له معنوية إحصائية.

ج/ الدراسة القياسية:

- **اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:**

يعتبر اختبار دربن واتسون DW من أهم الاختبارات الشائعة للكشف عن الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى بين الأخطاء المقدرة والشكل التالي يوضح مناطق قبول أو رفض اختبار DW.

[*] انظر الملحق رقم (02).

يقوم اختبار DW على فرضيتين أساسيتين هما:

$$\begin{cases} H_0: \rho = 0 & \text{فرضية العدم (انعدام الارتباط الذاتي)} \\ H_1: \rho \neq 0 & \text{الفرضية البديلة (وجود الارتباط الذاتي)} \end{cases}$$

إن هذا الاختبار يعتمد على إحصائية ديربن واتسون، وذلك بتحديد الحد الأدنى والحد الأعلى عند مستوى معنوية 5% وعدد المتغيرات المفسرة في النموذج والتي تعادل 2 وبالأخذ بعين الاعتبار عدد المشاهدات 15 فنجد:*

$$du = 0.95 \qquad dl = 1.54$$

واللتين تحددان بين 0 و4 ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(02-09): مناطق القبول والرفض لاختبار Durbin-Waston.

0	dl	du	2	DW	$4-du$	$4-dl$	4
ارتباط ذاتي موجب		منطقة الشك	عدم وجود ارتباط ذاتي			منطقة الشك	ارتباط ذاتي سالب

0	0.95	1.54	2	2.10	2.46	3.05	4
ارتباط ذاتي موجب	منطقة الشك	عدم وجود ارتباط ذاتي			منطقة الشك		ارتباط ذاتي سالب

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews10.

وبالاعتماد على الشكل رقم (02-09) يلاحظ أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء أي قبول فرضية العدم وذلك أن الإحصائية DW=2.10 أي في منطقة عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

* انظر الملحق رقم (03).

خلاصة:

تعد الجزائر واحدا من الدول النامية التي تعاني من ظاهرة الفساد حيثُ أنه لا يوجد بلد في العالم خالٍ من الفساد،وعرجنا في الفصل إلى إجراء تحليل قياسي لبعض المؤشرات الاقتصادية والتي تكمن فيها مواطن الفساد اعتمدت أسلوب التحليل القياسي من خلال نموذج الخطي المتعدد تم التأكد من ثباتها ،حيثُ تّم اختبار طبيعة العلاقة بين مؤشر الفساد والنمو الاقتصادي الجزائر، حيث اعتمدنا على متغير مدركات الفساد CPI والمتغير مؤشر ضبط الفساد CCللتعبير على الفساد الاقتصادي في الجزائر من جهة، والناتج الداخلي الخام PIB للتعبير على النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك خلال الفترة الممتدة من 2003-2017 . وجدير بالذكر أن متغير مدركات الفساد يأخذ قيما بين الصفر والعشرة حيث يشير الفساد المدرك الرقم الصفر إلى أعلى حالة فساد في حين يشير رقم 10 إلى أقل حالة فساد، كما أن متغير مؤشر ضبط الفساد يعبر عنه بنفس الطريقة أي أنه كلما كان مؤشر ضبط الفساد كبير كلما كان هناك تحكم في بؤر الفساد.

تم في بادئ الأمر تقدير نموذج انحدار خطي متعدد بين متغيرات الدراسة، وكانت نتيجة التقدير وجود علاقة طردية بين متغير مدركات الفساد CPI والمتغير مؤشر ضبط الفساد CC كمتغيرات مستقلة والناتج الداخلي الخام PIB كمتغير تابع ، تعتبر هذه النتيجة منطقية نظرا لطبيعة المتغيرات المستخدمة. وبالتالي هناك تأثير ايجابي لمدركات الفساد ومؤشر ضبط الفساد على النمو الاقتصادي.

ومن ثم تم تقدير نموذج ثاني بعد إجراء مجموعة من التعديلات منها حذف متغير مؤشر ضبط الفساد CC نظرا لعدم معنويته، وكذا إضافة متغير الناتج الداخلي الخام PIB مؤخر بفترة زمنية واحدة لمعالجة مشكل الارتباط الذاتي بين الأخطاء الموجود في النموذج الأول. ودلت نتائج تقدير النموذج الثاني أيضا على وجود علاقة طردية بين مدركات الفساد والناتج الداخلي الخام.

الخاتمة

يعتبر الفساد عائقا للوصول إلى التنمية وفي مقدمتها النمو الاقتصادي، فهو يستهدف بالدرجة الأولى الموارد العامة للدولة لخدمة المصالح الخاصة، لذلك نجد أن الفساد منتشر بشكل واسع في دول العالم الثالث خاصة، وتعتبر الجزائر من بين الدول التي تعاني من الانتشار الواسع لهذه الآفة وخاصة بعد الاستقلال وذلك لأسباب اقتصادية، اجتماعية، سياسية، وثقافية.

وتمت دراسة هذا الموضوع بهدف التعرف على كل من الفساد والنمو الاقتصادي من الناحية النظرية مع معرفة العلاقة بينهما وتحديد آثارها، وذلك من خلال الإجابة على الإشكالية من خلال فصلين ثم التطرق في الفصل الأول إلى الإطار النظري للفساد الاقتصادي والنمو الاقتصادي والعلاقة بينهما. أما في الفصل الثاني تم تناول الدراسة التحليلية القياسية لأثر مؤشرات الفساد على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2003-2017.

1/ اختبار الفرضيات:

قصد الإجابة المبدئية عن الإشكالية المطروحة كنا قد اقترحنا مجموعة من الفرضيات والتي على أساسها انطلقنا في الدراسة وبعد الانتهاء منها صار بإمكاننا تأكيدها أو رفضها.

- تنص الفرضية الأولى الفساد هو استغلال الجيد للوظيفة العامة من أجل تحقيق المصلحة العامة من خلال الدراسة اتضح أن الفساد هو سوء استغلال أو استخدام نفوذ الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة وهذا ما ينفي (**الفرضية الأولى**).
- تنص الفرضية الثانية الفساد الاقتصادي يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي وبينهما علاقة عكسية.

بالتحليل ودراسة علاقة الفساد الاقتصادي بالنمو الاقتصادي يتضح أن الفساد الاقتصادي يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي ومنه قبول الفرضية من الناحية الإقتصادية أما من الناحية الإحصائية حسب المتغيرات المدروسة يتضح أن الفساد الإقتصادي (مدركات الفساد ومؤشر ضبط الفساد) يؤثر إيجابا على الناتج الداخلي الخام وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثانية.

- تنص الفرضية الثالثة على أن لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين مؤشرات الفساد والنمو الاقتصادي في الجزائر.

من خلال الدراسة القياسية وعن طريق تطبيق مختلف الاختبارات أثبتت النتائج وجود علاقة بين مؤشرات الفساد المدروسة (CPI , CC) والناتج الداخلي الخام (PIB) ، وهذا (**ما ينفي الفرضية الثالثة**).

2/ نتائج الدراسة :

- ✓ الفساد هو تحقيق المنفعة الخاصة على حساب المنفعة العامة.
- ✓ للفساد الاقتصادي تأثير سلبي على معدلات النمو الاقتصادي.
- ✓ يؤدي الفساد الاقتصادي إلى تقليل قدرة الدولة على تلبية حاجيات وأولويات مواطنيها ويقلل من كفاءة وفعالية سياستها وبرامجها التنموية.

- ✓ باعتبار أي دولة تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي باعتباره يعكس حقيقة الأداء الاقتصادي ويبرز الوضعية الاقتصادية لها.نظرا لواقع الفساد في الجزائر ومن خلال الاعتماد على عدة مؤشرات منها مؤشر ضبط الفساد، مؤشر مدركات الفساد، نجد أنها مصنفة ضمن مجموعة البلدان المتأخرة حيث يلاحظ تذبذب في أدائها وهذا راجع إلى الظروف التي مرت بها الجزائر.
- ✓ للفساد أثر سلبي على النمو الاقتصادي نظريا أما تطبيقيا وحسب المتغيرات المدروسة فان للفساد الاقتصادي تأثيرا ايجابيا على النمو الاقتصادي.
- ✓ صلاحية النموذج لتفسير العلاقة بين مؤشرات الفساد (CC) (CPI) النمو (PIB).
- ✓ يبين نتائج الدراسة وجود علاقة طردية بين مؤشرات الفساد المدروسة و النمو الاقتصادي بمعنى كلما تحسن مؤشر مدركات الفساد ومؤشر ضبط الفساد زاد النمو الاقتصادي في الجزائر بحيث كلما زاد متغير مدركات الفساد بوحدة واحدة زاد الناتج الداخلي الخام (ممثل للنمو الاقتصادي) بمقدار 0.76، وكلما زاد مؤشر ضبط الفساد بوحدة واحدة زاد الناتج الداخلي الخام بمقدار 0.03.
- ✓ بينت الدراسة هناك علاقة طردية ما بين مؤشر الفساد اعتمادا على نموذج الانحدار المتعدد.

3/اقتراحات البحث:

- ✓ من الضروري وضع إستراتيجيات إصلاحية وطنية مضمونها تغيير القواعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية.
- ✓ ضرورة التنسيق والتكامل بين عمل الدولة ومؤسساتها والقطاع الخاص لتحقيق النمو الاقتصادي.
- ✓ عدم إهمال دور الإعلام والمؤسسات التربوية والتعليمية في التصدي للانحراف عامة والفساد الاقتصادي خاصة، وهذا بالوعي الشامل لمدى خطورة ذلك على الأمن والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.
- ✓ تفعيل دور القضاء و محافظته على استقلاليته و نزاهته .
- ✓ تفعيل أجهزة الرقابة والتحري والتحقيق والمساءلة وضمان الاستقلالية وعدم التدخل في شؤونها حتى تكون أعمالها مبنية على الموضوعية والحياد.

4/ آفاق البحث:

من خلال معالجتها لموضوع الفساد وعلاقته بالنمو الاقتصادي تبين وجود بعض المواضيع تحتاج إلى دراسة وتعمق منها:

- محاولة بناء مؤشر خاص بالجزائر يقيس الفساد بكل أنواعه من خلال البيانات الرسمية.
- بناء نماذج قياسية تعتمد على مؤشرات أخرى لم يتم استخدامها في هذه الدراسة.
- إدخال متغيرات كيفية ودراسة علاقتها بالنمو الاقتصادي باستخدام نموذج الانحدار اللوجيستي الذي لم يتم استخدامه في هذه الدراسة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1/ المراجع باللغة العربية:

أ/ الكتب:

1/ أسامة السيد عبد السميع، **الفساد الاقتصادي وأثاره على المجتمع**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2009.

2/ إسماعيل عبد الرحمان، **مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد**، دار وائل للنشر، عمان،1999.

3/ مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد، **الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق**، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 1998.

4/ محمد ناجي حسن خليفة، **النمو الاقتصادي (النظرية والمفهوم)**، دار القاهرة لنشر، مصر، دون سنة النشر.

5/ نزيه عبد المقصود محمد مبروك، **الفساد الاقتصادي أسبابه، أشكاله، آلياته مكافحته**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2014.

6/ يوسف حسن يوسف، **الفساد الإداري والاقتصادي والكسب غير المشروع وطرق مكافحته**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، القاهرة، 2014.

ب/ المقالات و المجلات:

07/ توهامي محمد رضا، **واقع الفساد الاقتصادي في الجزائر وأشكاله المتعددة، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية**، المسيلة، العدد 03، 2017.

9/ جربو سارة، **دور الحكم الراشد في الحد من ظاهرة الفساد المالي و الإداري، مجلة الاقتصاد و المالية**، العدد02،2018.

10/ خالد عبد العزيز الجوهري، **الفساد "رؤية تحليلية لواقع الظاهرة في القارة الإفريقية، مجلة السياسية الدولية**، العدد143،2001 .

11/ سليمة الفضل، **دراسة تحليلية لتأثير الفساد والنوعية المؤسساتية على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة جديد الاقتصاد، جامعة الجزائر 03، العدد 12،2017 .

12/ عبد القادر خليل، **الحوكمة وثنائية التحول نحو اقتصاد السوق وتفشي الفساد، دراسة اقتصادية تقسيمية حول الجزائر**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد46، 2009.

13/ مروى محمود عمر، **تحليل اتجاهات الفساد في مصر**، المجلة العلمية للبحوث و الدراسات التجارية، جامعة حلوان، العدد02.

14/ مهري عبد المالك، **معضلة الفساد الاقتصادي في الجزائر بين مشكلة التشخيص وإشكالية العلاج، ظاهرة غسيل وتبيض الأموال**، دراسة تحليلية، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، برلين، العدد 02، جوان 2018.

15/ مي فريد، **الفساد رؤية نظرية، مجلة السياسة الدولية في باب الاقتصاد الدولي**، العدد 134، 2001.

ج/ مذكرات الجامعية:

16/ بختي سعاد، **النمذجة القياسية لدوال الاستهلاك العائلي للفترة (1970–1999)**، رسالة ماجستير،غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسير، جامعة الجزائر، 2000.

17/ حاج بن زيدان، **دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا**، دراسة تحليلية قياسية حالة الجزائر و المملكة السعودية و مصر، (1970–2010)، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسير، جامعة تلمسان،2013.

18/ خالد عيادة نزال عليمات، **انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه** ، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، دفعة 2014.

19/ سهيلة امنصوران، **الفساد الاقتصادي وأثاره على النمو الاقتصادي، دراسة اقتصادية تحليلية**، حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، دفعة2013.

20/ مروة عاطف أبو عودة، **أثر مؤشرات الحكم الرشيد و الفساد على العوائد الضريبية**، دراسة قياسية لحالة فلسطين للفترة (1996–2013)، قدمت لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية في كلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة،2015.

21/ نور كناي، **اثأر الفساد الاقتصادي على الاقتصاد الوطني سبل الوقاية و العلاج، دراسة اقتصادية تحليلية**، حالة الجزائر، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر3 ،دفعة 2012.

2/ المراجع باللغة الأجنبية:

أ/الكتب:

22/ Daniel L-Rubinfield **Econometrie models and economie forescast, Mcgraw-Hillbook** ;1981.

23/ Eric bousserelle,**dynamique économique croissance grulions éditeur**, paris 2004.

24/ Jean cartier-bresson**,économie politique de la corruption et la gouvernance d'harmattan**, paris, France,2014.

25/ Langatte et vahowe, **économie générale dunod, paris, 2001.**

26/ Pieter hottelier and senior adicisor, the **social and economic costs of corruption international symposiuno on the prevention and control of financial bejing,** 1998.

ب/ مذكرات جامعية:

27/ Gbewopo Attia, **corruption fixa lité et croissance économique dans les pays en développement thèse nouveau régime, présente et soutenue publiquement**, le 17 dec 2007.

28/ nabil aman nadikeu njoya, **corruption et croissance économique au Cameroun, centre de recherche en économie et management, faculté de science économique**, école doctorale, 2007.

ج/مقالات و مجلات:

29/ M.Nerlov and K.Fwallis **« use of DW statistique in inappropriate situation in Econometric** », vol34,1966.

د/ مواقع الانترنت:

30/ **www.transparney.org/new/feature/cooruption-perceptionINDEX-2016**.
31/ **www.woldpopulation.eview.com**.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): الجدول الإحصائي لاختبار Student

TABLE DE LA LOI DE STUDENT

Valeurs de T ayant la probabilité P d'être dépassées en valeur absolue

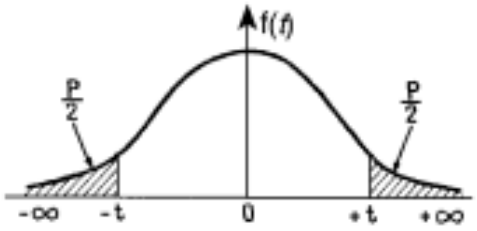

ν	$P=0{,}90$	0,80	0,70	0,60	0,50	0,40	0,30	0,20	0,10	0,05	0,02	0,01
1	0,158	0,325	0,510	0,727	1,000	1,376	1,963	3,078	6,314	12,706	31,821	63,657
2	0,142	0,289	0,445	0,617	0,816	1,061	1,386	1,886	2,920	4,303	6,965	9,925
3	0,137	0,277	0,424	0,584	0,765	0,978	1,250	1,638	2,353	3,182	4,541	5,841
4	0,134	0,271	0,414	0,569	0,741	0,941	1,190	1,533	2,132	2,776	3,747	4,604
5	0,132	0,267	0,408	0,559	0,727	0,920	1,156	1,476	2,015	2,571	3,365	4,032
6	0,131	0,265	0,404	0,553	0,718	0,906	1,134	1,440	1,943	2,447	3,143	3,707
7	0,130	0,263	0,402	0,549	0,711	0,896	1,119	1,415	1,895	2,365	2,998	3,499
8	0,130	0,262	0,399	0,546	0,706	0,889	1,108	1,397	1,860	2,306	2,896	3,355
9	0,129	0,261	0,398	0,543	0,703	0,883	1,100	1,383	1,833	2,262	2,821	3,250
10	0,129	0,260	0,397	0,542	0,700	0,879	1,093	1,372	1,812	2,228	2,764	3,169
11	0,129	0,260	0,396	0,540	0,697	0,876	1,088	1,363	1,796	2,201	2,718	3,106
12	0,128	0,259	0,395	0,539	0,695	0,873	1,083	1,356	1,782	2,179	2,681	3,055
13	0,128	0,259	0,394	0,538	0,694	0,870	1,079	1,350	1,771	2,160	2,650	3,012
14	0,128	0,258	0,393	0,537	0,692	0,868	1,076	1,345	1,761	2,145	2,624	2,977
15	0,128	0,258	0,393	0,536	0,691	0,866	1,074	1,341	1,753	2,131	2,602	2,947
16	0,128	0,258	0,392	0,535	0,690	0,865	1,071	1,337	1,746	2,120	2,583	2,921
17	0,128	0,257	0,392	0,534	0,689	0,863	1,069	1,333	1,740	2,110	2,567	2,898
18	0,127	0,257	0,392	0,534	0,688	0,862	1,067	1,330	1,734	2,101	2,552	2,878
19	0,127	0,257	0,391	0,533	0,688	0,861	1,066	1,328	1,729	2,093	2,539	2,861
20	0,127	0,257	0,391	0,533	0,687	0,860	1,064	1,325	1,725	2,086	2,528	2,845
21	0,127	0,257	0,391	0,532	0,686	0,859	1,063	1,323	1,721	2,080	2,518	2,831
22	0,127	0,256	0,390	0,532	0,686	0,858	1,061	1,321	1,717	2,074	2,508	2,819
23	0,127	0,256	0,390	0,532	0,685	0,858	1,060	1,319	1,714	2,069	2,500	2,807
24	0,127	0,256	0,390	0,531	0,685	0,857	1,059	1,318	1,711	2,064	2,492	2,797
25	0,127	0,256	0,390	0,531	0,684	0,856	1,058	1,316	1,708	2,060	2,485	2,787
26	0,127	0,256	0,390	0,531	0,684	0,856	1,058	1,315	1,706	2,056	2,479	2,779
27	0,127	0,256	0,389	0,531	0,684	0,855	1,057	1,314	1,703	2,052	2,473	2,771
28	0,127	0,256	0,389	0,530	0,683	0,855	1,056	1,313	1,701	2,048	2,467	2,763
29	0,127	0,256	0,389	0,530	0,683	0,854	1,055	1,311	1,699	2,045	2,462	2,756
30	0,127	0,256	0,389	0,530	0,683	0,854	1,055	1,310	1,697	2,042	2,457	2,750
∞	0,12566	0,25335	0,38532	0,52440	0,67449	0,84162	1,03643	1,28155	1,64485	1,95996	2,32634	2,57582

Nota. — ν est le nombre de degrés de liberté.

الملحق رقم (02): الجدول الاحصائي لاختبار Fisher

TABLE DE LA LOI DE FISHER-SNEDECOR

Valeurs de F ayant la probabilité P d'être dépassées ($F = s_1^2/s_2^2$)

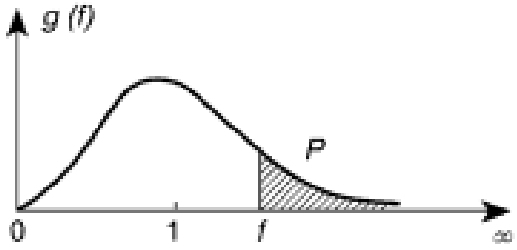

ν_2	$\nu_1 = 1$		$\nu_1 = 2$		$\nu_1 = 3$		$\nu_1 = 4$		$\nu_1 = 5$	
	$P = 0{,}05$	$P = 0{,}01$	$P = 0{,}05$	$P = 0{,}01$	$P = 0{,}05$	$P = 0{,}01$	$P = 0{,}05$	$P = 0{,}01$	$P = 0{,}05$	$P = 0{,}01$
1	161,4	4 052	199,5	4 999	215,7	5 403	224,6	5 625	230,2	5 764
2	18,51	98,49	19,00	99,00	19,16	99,17	19,25	99,25	19,30	99,30
3	10,13	34,12	9,55	30,81	9,28	29,46	9,12	28,71	9,01	28,24
4	7,71	21,20	6,94	18,00	6,59	16,69	6,39	15,98	6,26	15,52
5	6,61	16,26	5,79	13,27	5,41	12,06	5,19	11,39	5,05	10,97
6	5,99	13,74	5,14	10,91	4,76	9,78	4,53	9,15	4,39	8,75
7	5,59	12,25	4,74	9,55	4,35	8,45	4,12	7,85	3,97	7,45
8	5,32	11,26	4,46	8,65	4,07	7,59	3,84	7,01	3,69	6,63
9	5,12	10,56	4,26	8,02	3,86	6,99	3,63	6,42	3,48	6,06
10	4,96	10,04	4,10	7,56	3,71	6,55	3,48	5,99	3,33	5,64
11	4,84	9,65	3,98	7,20	3,59	6,22	3,36	5,67	3,20	5,32
12	4,75	9,33	3,88	6,93	3,49	5,95	3,26	5,41	3,11	5,06
13	4,67	9,07	3,80	6,70	3,41	5,74	3,18	5,20	3,02	4,86
14	4,60	8,86	3,74	6,51	3,34	5,56	3,11	5,03	2,96	4,69
15	4,54	8,68	3,68	6,36	3,29	5,42	3,06	4,89	2,90	4,56
16	4,49	8,53	3,63	6,23	3,24	5,29	3,01	4,77	2,85	4,44
17	4,45	8,40	3,59	6,11	3,20	5,18	2,96	4,67	2,81	4,34
18	4,41	8,28	3,55	6,01	3,16	5,09	2,93	4,58	2,77	4,25
19	4,38	8,18	3,52	5,93	3,13	5,01	2,90	4,50	2,74	4,17
20	4,35	8,10	3,49	5,85	3,10	4,94	2,87	4,43	2,71	4,10
21	4,32	8,02	3,47	5,78	3,07	4,87	2,84	4,37	2,68	4,04
22	4,30	7,94	3,44	5,72	3,05	4,82	2,82	4,31	2,66	3,99
23	4,28	7,88	3,42	5,66	3,03	4,76	2,80	4,26	2,64	3,94
24	4,26	7,82	3,40	5,61	3,01	4,72	2,78	4,22	2,62	3,90
25	4,24	7,77	3,38	5,57	2,99	4,68	2,76	4,18	2,60	3,86
26	4,22	7,72	3,37	5,53	2,98	4,64	2,74	4,14	2,59	3,82
27	4,21	7,68	3,35	5,49	2,96	4,60	2,73	4,11	2,57	3,78
28	4,20	7,64	3,34	5,45	2,95	4,57	2,71	4,07	2,56	3,75
29	4,18	7,60	3,33	5,42	2,93	4,54	2,70	4,04	2,54	3,73
30	4,17	7,56	3,32	5,39	2,92	4,51	2,69	4,02	2,53	3,70
40	4,08	7,31	3,23	5,18	2,84	4,31	2,61	3,83	2,45	3,51
60	4,00	7,08	3,15	4,98	2,76	4,13	2,52	3,65	2,37	3,34
120	3,92	6,85	3,07	4,79	2,68	3,95	2,45	3,48	2,29	3,17
∞	3,84	6,64	2,99	4,60	2,60	3,78	2,37	3,32	2,21	3,02

Nota. — s_1^2 est la plus grande des deux variances estimées, avec ν_1 degrés de liberté.

الملحق رقم (03): جدول توزيع اختبار Durbin–Watson

TABLE DE DURBIN-WATSON
Risque $\alpha = 5$ %

n	$k=1$		$k=2$		$k=3$		$k=4$		$k=5$	
	d_1	d_2	d_1	d_2	d_1	d_2	d_1	d_2	d_1	d_2
15	1,08	1,36	0,95	1,54	0,82	1,75	0,69	1,97	0,56	2,21
16	1,10	1,37	0,98	1,54	0,86	1,73	0,74	1,93	0,62	2,15
17	1,13	1,38	1,02	1,54	0,90	1,71	0,78	1,90	0,67	2,10
18	1,16	1,39	1,05	1,53	0,93	1,69	0,82	1,87	0,71	2,06
19	1,18	1,40	1,08	1,53	0,97	1,68	0,86	1,85	0,75	2,02
20	1,20	1,41	1,10	1,54	1,00	1,68	0,90	1,83	0,79	1,99
21	1,22	1,42	1,13	1,54	1,03	1,67	0,93	1,81	0,83	1,96
22	1,24	1,43	1,15	1,54	1,05	1,66	0,96	1,80	0,86	1,94
23	1,26	1,44	1,17	1,54	1,08	1,66	0,99	1,79	0,90	1,92
24	1,27	1,45	1,19	1,55	1,10	1,66	1,01	1,78	0,93	1,90
25	1,29	1,45	1,21	1,55	1,12	1,66	1,04	1,77	0,95	1,89
26	1,30	1,46	1,22	1,55	1,14	1,65	1,06	1,76	0,98	1,88
27	1,32	1,47	1,24	1,56	1,16	1,65	1,08	1,76	1,01	1,86
28	1,33	1,48	1,26	1,56	1,18	1,65	1,10	1,75	1,03	1,85
29	1,34	1,48	1,27	1,56	1,20	1,65	1,12	1,74	1,05	1,84
30	1,35	1,49	1,28	1,57	1,21	1,65	1,14	1,74	1,07	1,83
31	1,36	1,50	1,30	1,57	1,23	1,65	1,16	1,74	1,09	1,83
32	1,37	1,50	1,31	1,57	1,24	1,65	1,18	1,73	1,11	1,82
33	1,38	1,51	1,32	1,58	1,26	1,65	1,19	1,73	1,13	1,81
34	1,39	1,51	1,33	1,58	1,27	1,65	1,21	1,73	1,15	1,81
35	1,40	1,52	1,34	1,58	1,28	1,65	1,22	1,73	1,16	1,80
36	1,41	1,52	1,35	1,59	1,29	1,65	1,24	1,73	1,18	1,80
37	1,42	1,53	1,36	1,59	1,31	1,66	1,25	1,72	1,19	1,80
38	1,43	1,54	1,37	1,59	1,32	1,66	1,26	1,72	1,21	1,79
39	1,43	1,54	1,38	1,60	1,33	1,66	1,27	1,72	1,22	1,79
40	1,44	1,54	1,39	1,60	1,34	1,66	1,29	1,72	1,23	1,79
45	1,48	1,57	1,43	1,62	1,38	1,67	1,34	1,72	1,29	1,78
50	1,50	1,59	1,46	1,63	1,42	1,67	1,38	1,72	1,34	1,77
55	1,53	1,60	1,49	1,64	1,45	1,68	1,41	1,72	1,38	1,77
60	1,55	1,62	1,51	1,65	1,48	1,69	1,44	1,73	1,41	1,77
65	1,57	1,63	1,54	1,66	1,50	1,70	1,47	1,73	1,44	1,77
70	1,58	1,64	1,55	1,67	1,52	1,70	1,49	1,74	1,46	1,77
75	1,60	1,65	1,57	1,68	1,54	1,71	1,51	1,74	1,74	1,77
80	1,61	1,66	1,59	1,69	1,56	1,72	1,53	1,74	1,51	1,77
85	1,62	1,67	1,60	1,70	1,57	1,72	1,55	1,75	1,52	1,77
90	1,63	1,68	1,61	1,70	1,59	1,73	1,57	1,75	1,54	1,78
95	1,64	1,69	1,62	1,71	1,60	1,73	1,58	1,75	1,56	1,78
100	1,65	1,69	1,63	1,72	1,61	1,74	1,59	1,76	1,57	1,78

k est le nombre de variables exogènes (constante exclue).
n est la taille de l'échantillon.

الملخص

الملخص:

الفساد الاقتصادي هو سوء استغلال السلطة من أجل تحقيق مكاسب خاصة، إذ يعتبر من أكبر العوائق أمام العملية التنموية والنمو الاقتصادي، حيث يؤثر سلبا على اقتصاد الدول واستقرارها الاقتصادي والسياسي.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل ودراسة ظاهرة الفساد في الجزائر والتعرف على الآثار المختلفة للظاهرة على معدلات النمو، والتعرف على علاقة مؤشرات الفساد؛ مؤشر مدركات الفساد (**CPI**) ومؤشر ضبط الفساد (**CC**) بمؤشر النمو الاقتصادي (**PIB**) وكشف أثر الفساد الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر، بالاعتماد على بيانات سنوية للفترة الممتدة بين (**2003–2017**) ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام النموذج الانحدار الخطي المتعدد في التحليل القياسي استنادا على 3 متغيرات تمثلت في مدركات الفساد (**CPI**) ومؤشر ضبط الفساد (**CC**) كممثل للفساد الاقتصادي، كمتغيرات مستقلة والناتج الداخلي الخام (**PIB**) كممثل للنمو الاقتصادي كمتغير تابع. وأشارت نتائج اختبار نموذج الانحدار الخطي المتعدد عن فعاليته لتفسير العلاقة بين مؤشرات الفساد (**CC**) (**CPI**) والنمو (**PIB**)، كما توصلت الدراسة إلى وجود تأثير ايجابي بين المتغيرات المدروسة.

الكلمات المفتاحية:

الفساد الاقتصادي؛ النمو الإقتصادي؛ مؤشر مدركات الفساد؛ مؤشر ضبط الفساد؛ الناتج الداخلي الخام، نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

Abstract:

The economic corruption is a misleading of using the government for personal gain, which considered one of the biggest obstacles to the development process and the economic one, and that would effect the countries economic and its stability politically and economically.

The purpose of this study is to analyze and study the phenomenon of corruption in Algeria, and identify its several effects on the growth rates; and knowing the indicators of corruption "corruption perception index **CPI**, corruption control index **CC**" on the economic growth index, and reveal the effects of the economic corruption on the economic growth in Algeria according to the annual data for the period between **2003–2017**.

To realize this purpose (**goal**) a multi-linear régression model was used in standard analysis based on 3 variables were represented in (**CPI**) and (**CC**) "an economic corruption" as independent variable and gross domestic product as a dependent variable

As a result of the multi-linear regression model tast we found an effective relation between (**CC**,**CPI**) and the economic growth (**PIB**), and also found a positive effect between the variables studied.

Key words:

Economic corruption; economic growth; corruption perceptions index; corruption control index; gross domestic product; multiple linear regression model.